كتب النكت على ابن الصلاح:
نكت الزركشي نموذجا

أعمر فطان

مقدمة

يمثل مصطلح الحديث المنهج الإسلامي المتكامل والميزان الدقيق لنقد الأخبار ورواتها. ولقد تمت صياغته وبلورة قواعده وقوانينه على مراحل تاريخية استغرقت قرونًا عديدةً من لدن عصر النبوة إلى نهاية القرن التاسع تقريبًا[1]. ولقد تتابع على استقراء هذه القواعد وصقلها وصياغتها الجحافل الكبيرة من العلماء ممن عرفوا بالعلم الغزير والنظر الثاقب والمثابرة والصبر والجلد، فخلفوا لنا منهجًا علميًا دقيقًا غير مسبوق أخذ بألباب العلماء ممن جاء بعدهم في الشرق والغرب.

ولقد كان للإمام الزركشي ـ بما عرف به من الموسوعية العلمية ـ مشاركة في هذا المجال من خلال كتابه **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، حيث يعتبر التنكيت[2] من أهم وأصعب أنواع التأليف، إذ لا يتسنى ذلك إلا لمن كملت معارفه في العلم الذي يريد أن يكتب فيه وينكت عليه، لذلك لو تتبعنا

١- حيث تعتبر هذه الفترة الطويلة بحق الفترة الذهبية لهذا الفن الشريف، عرفت خلالها وضع أهم مؤلفاته ودراسة وصياغة أهم قواعده وقوانينه. ثم عرف كغيره من الفنون عصر الجمود بعد غلبة التقليد على عقول أكثر المسلمين لقرون متطاولة، صحبها انحطاط على كل المستويات العلمية والسياسية والاجتماعية، ولحق الضعف بالأمة حتى أضحت لقمة سائغة لكل من هب ودب. وظهرت خلال هذه الفترة بعض الجهود المتفرقة في العالم الإسلامي لبعث هذا الفن والاهتمام به تأليفًا وتحقيقًا وخاصة في الهند، ثم انتقل إلى باقي العالم الإسلامي كالشام، والجزيرة العربية، ومصر، والمغرب الإسلامي، وتوالت الدراسات العلمية، خاصة في القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر الهجريين، وكثر المهتمون بهذا الفن الشريف، وتوالت الدراسات الحديثية، والأطروحات الأكاديمية، مما يبشر بمستقبل واعد.

٢- سيأتي تعريف النكتة أثناء الكلام عن كتاب **النكت** للزركشي تفصيلاً في ص ٧.

قائمة النكت على ابن الصلاح مثلاً نجد أن جل من ألف في ذلك هم من أكابر العلماء وأكثرهم تخصصًا كالحافظ العراقي وابن حجر العسقلاني. ولا شك في أن تتلمذ الزركشي على كبار علماء عصره أمثال: ابن كثير الدمشقي، ومغلطاي بن قليج، والبلقيني، وابن الملقن، يجعل منه أحد الروافد المهمة في هذا العلم الشريف.

بعد هذه المرحلة دخلت المؤلفات في علم الحديث مرحلة جديدة بظهور كتاب ابن الصلاح حيث ركز جهوده على مؤلفات الأقدمين واعتنى اعتناءً خاصًا بمؤلفات الخطيب ووضع كتابه بعد أن جمع ما تفرق في مؤلفات الفن وأملاه على مراحل حتى بلغ فيه الغاية ـ على عوز في ترتيبه ـ فانتفع به العلماء والطلاب على السواء، وزاد من أهميته ونفعه اهتمام فطاحلة هذا العلم به شرحًا، ونظمًا، واختصارًا، وتنكيتًا. والذي يلحظه الباحث أن معظم المؤلفات الحديثية التي جاءت بعد كتاب **المقدمة للحافظ ابن الصلاح** إنما دارت في فلكه إلا ما ندر.

قال ابن حجر: "الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح بن عبدالرحمن الشهرزوري نزيل دمشق فجمع ـ لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية ـ كتابه المشهور، فهذب فنونه، وأملاه شيئًا بعد شيء، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب، واعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة، فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر"[٣]. لقد كان كتاب ابن الصلاح بحق حلقة وصل بين المتقدمين والمتأخرين في ميدان التأليف في علوم الحديث من خلال كتابه المقدمة، حيث قرب لهم هذا الفن معتمدًا على أهم مصنفات المتقدمين.

المبحث الأول: عناية العلماء بمقدمة ابن الصلاح

لقد تولى العلماء كتاب ابن الصلاح بالعناية بطرق أربعة أساسية هي[٤]:

٣- الحافظ ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ، ص ٣٥-٣٦.

٤- تناولت الدكتورة عائشة بنت الشاطئ رحمها الله تعالى في مقدمة تحقيقها لمقدمة ابن الصلاح أهم المصنفات على كتاب ابن الصلاح، والذي ذكرته يمثل نماذج لأهم ما ألف حوله، وإلا الناظر في كتب التراجم ومعاجم المؤلفين يجد المئات من الكتب التي تناولت **المقدمة** بالتنكيت، والشرح، والتعليق، والنظم، والتلخيص. انظر: تقي الدين أبو عمرو بن عثمان الشهرزوري ابن الصلاح، **مقدمة ابن الصلاح** وبهامشه **محاسن الاصطلاح** للبلقيني، تحقيق: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ص ٥٢-٦٢.

الأولى: الاختصار والتلخيص

من أهمها وأشهرها:

١- كتاب **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق** ومختصره **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير** كلاهما للإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي(٥).

٢- **الملخص في علوم الحديث** و**المنتخب** كلاهما للرضي الطبري أبي إسحاق المكي إبراهيم بن محمد الشافعي(٦).

٣- **المنهل الروي في علوم الحديث النبوي** لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة(٧).

٤- **الخلاصة في أصول الحديث** للحسين بن عبد الله الطيبي(٨).

٥- **مختصر ابن الصلاح** للعلاء التركماني علي بن عثمان بن مصطفى المارديني المصري(٩).

٦- **مختصر أو اختصار علوم الحديث** للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي(١٠).

٧- **المقنع في علوم الحديث** و**التذكرة في علوم الحديث** كلاهما لابن الملقن عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي(١١).

٥- أما كتاب **إرشاد طلاب الحقائق** فقد طبع سنة ١٩٩١م، تحقيق: نور الدين عتر، عن دار البشائر الإسلامية بيروت. أما مختصره **التقريب** فقد طبع عدة طبعات منها ما صدر عن دار الكتاب العربي ببيروت سنة ١٩٨٥م، تحقيق: عثمان الخشت. و**للتقريب** شروحات منها: شرح مصطفى الخن سماه: **المنهل الراوي من تقريب النواوي**، مطبوع عن دار الملاح. كما طبع شرح السخاوي على **التقريب** عن مؤسسة بينونة للنشر والتوزيع بالإمارات، بتحقيق علي ابن أحمد الكندي سنة ١٤٢٨هـ عن ثلاث نسخ خطية.

٦- انظر: ابن الصلاح، **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**، ص٥٤.

٧- طبع بتحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، عدة طبعات عن دار الفكر بسوريا، منها سنة ١٩٨٦م.

٨- طبع بتحقيق صبحي جاسم السامرائي عن عالم الكتب ببيروت، سنة ١٤٠٥هـ الموافق لسنة ١٩٨٥م.

٩- نقل عنه الحافظ العراقي في **التقييد والإيضاح** وأحال عليه. انظر: عبد الرحيم بن الحسين المصري العراقي، **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح**، دار الحديث، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م، ص ٣٦٧.

١٠- طبع بشرح العلامة أحمد محمد شاكر بعنوان: **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث** عن دار التراث بالقاهرة في طبعته الثالثة سنة ١٣٩٩هـ الموافق لسنة ١٩٧٩م، وطبع مفرداً سنة ١٩٨٩م عن دار الكتب العلمية، بتحقيق وتعليق: صلاح محمد عويضة.

١١- طبع **المقنع** بتحقيق عبد الله يوسف الجديع سنة ١٤١٣هـ عن دار فواز، بالمملكة العربية السعودية. وطبعت **التذكرة** باعتناء علي حسن عبد الحميد الحلبي سنة ١٤٠٨هـ الموافق لسنة ١٩٨٨م، عن دار عمار بالأردن.

٨- **محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح** للبلقيني عمر بن رسلان بن نصير الكناني المصري[١٢].

الثانية: الشرح

ومن أشهرها:

١- شرح الألفية المسمى بـ: **التبصرة والتذكرة** للحافظ العراقي، والألفية نظم لمقدمة ابن الصلاح كما هو معلوم[١٣].

٢- شرح العز بن جماعة محمد بن أبي بكر الكناني المصري المسمى بـ: **الجواهر الصحاح في علوم الحديث لابن الصلاح**[١٤].

٣- شرح السيوطي على **تقريب النواوي** الذي هو اختصار لمقدمة ابن الصلاح في كتابه: **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**[١٥].

٤- **المصباح على مقدمة ابن الصلاح** لمحمد راغب الطباخ الحلبي[١٦].

الثالثة: النظم

منها على سبيل المثال:

١- **منظومة أقصى الأمل والسول في علوم أحاديث الرسول** للشهاب الخوي محمد بن أبي العباس أحمد بن خليل الشافعي وتعرف أيضًا بمنظومة ابن خليل[١٧].

١٢- طبع على هامش **مقدمة ابن الصلاح** بتحقيق عائشة بنت الشاطئ رحمها الله تعالى عن دار المعارف بمصر، ١٤٠٩هـ.

١٣- طبع قديمًا بالمطبعة الجديدة بطالعة فاس سنة ١٣٥٤هـ، وبذيلها طبع **فتح الباقي على ألفية العراقي**، للشيخ زكريا بن محمد الأنصاري، واعتنى بتصحيح الكتاب والتعليق عليه محمد بن الحسين العراقي الحسيني. وصدر الكتاب أيضًا في طبعة مصورة عن دار الكتب العلمية ببيروت. ومن أحسن شروح **الألفية** أيضًا، شرح الحافظ السخاوي في كتابه القيم **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث** وأحسن طبعاته طبعة دار المنهاج بالرياض، سنة ١٤٢٦هـ، بتحقيق ودراسة كل من عبد الكريم بن عبد الله الخضير، ومحمد بن عبد الله آل فهيد، في خمس مجلدات. وأصل الكتاب رسالة علمية تقدم به الباحثان لنيل درجة الدكتوراه.

١٤- انظر: ابن الصلاح، **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**، ص٦٠.

١٥- طبع عدة طبعات من أحسنها: طبعة دار العاصمة بالمملكة العربية السعودية بتحقيق وتعليق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، وتقديم ومراجعة وتعليق: أحمد معبد عبد الكريم، وصدرت هذه الطبعة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م في ثلاثة مجلدات.

١٦- طبع على هامش كتاب **التقييد والإيضاح** للحافظ العراقي، عن دار الحديث، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٧- انظر: ابن الصلاح، **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**، ص ٥٣-٥٤.

٢- نظم الزين العراقي المسمى بـ: **الألفية في علوم الحديث**[١٨].

الرابعة: التنكيت

ومن أهم كتب النكت:

١- **النكت** للحافظ مغلطاي بن قليج المسماة بـ: **إصلاح ابن الصلاح**[١٩].

٢- **النكت** لبدر الدين الزركشي[٢٠].

٣- **النكت** لبرهان الدين الأبناسي المسماة بـ: **الشذى الفياح من علوم ابن الصلاح**[٢١].

٤- **النكت** للحافظ العراقي المسماة بـ: **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح**[٢٢].

٥- **النكت** للحافظ لابن حجر العسقلاني[٢٣].

هذه أهم الكتب التي ألفت في علم المصطلح إلى غاية عصر المؤلف، ولا يعني ذلك أن الفترات التي جاءت بعد هذا خلت من التأليف في هذا الفن، وإنما تركزت جهود المؤلفين في تلك الحقبة على خدمة الكتب المتقدمة بالشرح والتحرير والنقد والتنكيت والاختصار، أما المؤلفات المهمة التي تعد إضافة في هذا الحقل من الدراسات فإنها قليلة كـ: **شرح السخاوي على ألفية العراقي**[٢٤] والذي يعتبر من أحسن

١٨- طبع عدة طبعات: منها طبعة بتحقيق وتعليق الشيخ أحمد محمد شاكر، إحداها سنة ١٩٨٨م عن مكتبة عالم الكتب ببيروت.

١٩- حقق جزء من الكتاب في رسالة علمية استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير بالجامعة الإسلامية بغزة، من طرف الطالب عبد الناصر سالم محمد أبو مصطفى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، وتقع الرسالة في ٥٤٧ صفحة.

٢٠- وهو مطبوع في أربعة مجلدات، الثلاث الأول للتحقيق والرابع للدراسة، وهو من مطبوعات مكتبة أضواء السلف بالرياض، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٧م، تحقيق: زين العابدين بلافريج. وأصل الكتاب رسالة علمية لدرجة الدكتوراه بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وسيأتي الكلام عليه بالتفصيل ضمن الكلام على مؤلفات الإمام الزركشي.

٢١- طبع في مجلدين، بتحقيق: صلاح فتحي هلل، عن مكتبة الرشد بالرياض، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٢٢- طبع عن دارالحديث ببيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٢٣- طبع في مجلدين بتحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عن المجلس العلمي للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م. والكتاب أصله رسالة علمية تقدم بها المحقق لنيل درجة الدكتوراه.

٢٤- طبع عدة طبعات من أحسنها الطبعة التي قام بتحقيقها كل من عبد الكريم الخضير ومحمد بن عبد الله آل فهيد، وأصل الكتاب رسالتي دكتوراه تقدم بها المحققان، وطبع الكتاب عن مكتبة دار المنهاج بالرياض، ١٤١٦هـ في خمس مجلدات فاخرة.

شروحها، وكذلك الإمام السيوطي من خلال كتابه **تدريب الراوي**[٢٥]، والصنعاني في كتابه **توضيح الأفكار**[٢٦]. ثم عرف هذا العلم ركودًا شديدًا وقل المعتنون به وعدّ من بضاعة المفاليس، حتى القرن الرابع عشر الهجري حيث تم إعادة بعث هذا العلم الشريف في مناطق عديدة من العالم الإسلامي على أيدي علماء غيورين هالهم ما يحدث للعلوم الشرعية والتآليف العلمية، من استيلاء الجهل المفرط في التعامل مع النصوص النبوية إثباتًا وتحقيقًا، وانتشار الخرافات والبدع والأحاديث الموضوعة التي زادت من تخلف الأمة، وتمسك كثير ممن انتسب إلى العلم بها، ناهيك عن العامة بأخبار وطقوس انبنت عليها، يضحك منها كل عاقل لم يصب بلوثة التخلف المنهجي الذي ضرب بأطنابه في عقول كثير من العلماء وطلبة العلم في ذلك الزمان. فظهرت مدرسة الهند التي كان لها فضل كبير بعد الله تعالى في بعث حركة الحديث المعاصرة، ثم مدارس الشام ومصر والمغرب، وتتابع العلماء في التأليف في فنون الحديث، وتحقيق مراجعه المهمة التي ظلت لقرون حبيسة الأدراج عرضة للأرضة وعوامل الزمن.

ومما زاد من اهتمام العلماء المسلمين بهذا الميدان، الحركات المعاصرة المضادة للسنة النبوية، مما شكل دافعا قويًا لسلوك هذا المضمار، ومناطحة رواده بالحجة والدليل المبني على التحقيق العلمي، والنظر العقلي المتنور المرتكز على الأصلين: الكتاب والسنة.

المبحث الثاني: دراسة تفصيلية لكتاب النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي

لقد كان الإمام الزركشي أحد العلماء الموسوعيين الذين أثروا المكتبة الإسلامية بالعديد من المؤلفات التي صارت أمهات في موضوعاتها اعتمد عليها العلماء في تدريسهم، وأحالوا عليها في تآليفهم، وأثنوا عليها. ولقد كان الإمام الزركشي بما حباه الله تعالى من الحب المفرط للعلم، والزهد في الدنيا وملذاتها، والتقلل منها للغاية، أهم الأسباب التي جعلته يخلف مكتبة عامرة في فنون العلم المختلفة.

ومن أهم الفنون التي وجه إليها الزركشي اهتمامه، علوم الحديث: من مصطلح وتخريج وشروح حديثية، وآراء في علم الجرح والتعديل مبثوثة في كتبه المختلفة. ولقد بلغ عدد كتبه التي ألفها في هذا الحقل من الدراسات ١٤ كتابًا بين مطبوع ومخطوط، ومفقود مما لم نجد له أثرًا إلا في كتب التراجم ومعاجم المؤلفين.

٢٥- طبع عدة طبعات من أحسنها: طبعة دار العاصمة بالمملكة العربية السعودية بتحقيق وتعليق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، وتقديم ومراجعة وتعليق: أحمد معبد عبد الكريم، وصدرت هذه الطبعة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م في ثلاثة مجلدات.

٢٦- طبع قديما بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد بالمكتبة السلفية بالمدينة المنورة في مجلد كبير من جزئين، وقدم له المحقق بمقدمة قيّمة حول تاريخ علم الحديث.

وهذا المبحث سأخصصه للكلام على كتاب **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، فأتطرق إلى التعريف به، ثم الكلام على مضمونه ومنهج الزركشي فيه، ومن خلاله سيتبين لنا جهود هذا الإمام في هذا الفن وإضافاته، ونماذج من ترجيحاته واختياراته وتعقباته، وما انتقد عليه في بعض ما ذهب إليه.

المطلب الأول: التعريف بكتاب "النكت على ابن الصلاح"

لم يغب عن ذهن الإمام الزركشي ميزة كتاب ابن الصلاح وأهميته بين كتب الفن، فأراد مشاركة إخوانه من أهل العلم في خدمته، والكشف عن مخبوئه من درر العلم، وإزالة ما علق به من إشكال أو استشكال أو إبهام أو استغلاق أو نقص، فوضع كتاب **النكت** وزينه بمعلومات قيمة، وملاحظات دقيقة، واستدراكات بارعة، وإضافات أقر له بها حفاظ عصره ومن جاء بعده، ونقل عنه الكثير ممن ألف في علوم الحديث اعترافاً بمكانته في هذا العلم. وقبل التعريف بالكتاب، يحسن تسليط الضوء على مصطلح "النُّكَت" وما يراد به في اللغة واصطلاح علماء هذا العلم الشريف.

تعريف النُكْتَة لغةً

قال ابن فارس: "النون والكاف والتاء أصل واحد يدل على تأثير يسير في الشيء، كالنُّكتة ونحوها، ونَـكَت في الأرض بقضيبه ينكُت، إذا أثر فيها، وكل نقطة نكتة"(٢٧). ونَـكَت في العلم بموافقة فلان أو مخالفة فلان: أشار(٢٨). فمدار معنى هذه الكلمة على التأثير في الشيء إما حقيقة في الأجسام أو مجازًا في المعاني.

تعريف النكتة اصطلاحًا

قال الشريف الجرجاني في تعريفها ما يلي: "النكتة هي مسألة لطيفة أخرجت بدقة نظر وإمعان، من نَكَت رُمْحَه بأرض إذا أثر فيها، وسميت المسألة الدقيقة نكتة لتأثير الخواطر في استنباطها"(٢٩). ومن التعريف نلحظ أن المعنى الأساس للنكتة هو الفائدة المستنبطة من الكلام بدقة نظر وتدبر وإعمال فكر، مما يشعر أنها ليست لأي أحد، وإنما هي لمن ثقب نظره، واستد ساعده في العلم الذي ينظر فيه حتى يستطيع التقاط هذه الدرر، ويستنبطها من كلام العلماء وأفعالهم في كتبهم، وما صرحوا به من أقوالهم.

٢٧- أبو الحسين أحمد بن زكريا ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٧٩م، ج ٥، ص ٤٧٥، ومحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط١، د.ت، ج ٢، ص ١٠٠، مادة "نكت".

٢٨- ابن منظور، **لسان العرب**، ج ٢، ص ١٠٠، مادة "نكت".

٢٩- الشريف علي بن محمد الجرجاني، **كتاب التعريفات**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م، ص ٢٤٦.

أولًا: اسم الكتاب

اشتهر الكتاب بين أهل العلم وطلبته باسم: **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، ولكن هذا العنوان ليس من وضع المؤلف: حيث إنه لم يشر إلى تسميته لا في مقدمة الكتاب ولا في غيره من المواضع صراحةً، وإنما قال في مقدمة كتابه: "... فاستخرت الله تعالى في تعليق عليه فائق الجمع شائق السمع، يكون لمستغلقه كالفتح، ولمستبهمه كالشرح"(٣٠)، فهو تعليق على كتاب ابن الصلاح.

ولقد ورد في النسخ المخطوطة أسماء مختلفة للكتاب، ففي النسخة التركية مثلا ورد بعنوان: **كتاب فيه تعليق على علوم الحديث** وكأنه مأخوذ حرفيًا من مقدمة المؤلف المذكورة قريبًا، وفي النسخة الدمشقية: **كتاب النكت على ابن الصلاح**(٣١)، وهذا العنوان اختاره أغلب من نقل عن كتاب الزركشي(٣٢)، أما الحافظ ابن حجر فقد ذكر الكتاب بعنوانين مختلفين أثناء ترجمته للمؤلف، فتارة أورده باسم: **شرح علوم الحديث**(٣٣)، وتارة باسم: **الكلام على علوم الحديث**(٣٤). وهو العنوان نفسه الموجود على النسخة المخطوطة للكتاب في المكتبة البريطانية، وتوجد مصورة لهذه النسخة بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا(٣٥).

وتجدر الإشارة إلى أن نسخة المكتبة البريطانية عليها ملاحظات وزيادات أضافها الناسخ،

٣٠- بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلافريج، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ج ١، ص ١٠-١١.

٣١- انظر: بلافريج، الزركشي وكتابه **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، ص ٢٦٣-٢٦٤، وحاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩٢م، ج ٢، ص ١١٦٢.

٣٢- انظر على سبيل المثال: جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط١، ١٩٦٧م، ج ١، ص ٤٣٧، ترجمة رقم ١٨٢، و**البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر**، تحقيق: أنيس طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٩٩٩م، ج ١، ص ٢٤١، وشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، **طبقات المفسرين**، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، مصر، ط ٢، ١٩٩٤م، ج ٢، ص ١٥٧-١٥٨، ترجمة رقم: ٥٠٤.

٣٣- انظر: أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني ابن حجر، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، أم القرى للطباعة والنشر، القاهرة، ج ٤، ص١٧-١٨، رقم الترجمة: ٣٥٧٨.

٣٤- انظر: ابن حجر، **إنباء الغمر بأنباء العمر**، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦م، ج ٣، ص ١٣٨.

٣٥- Stocks, Peter, *Arabic manuscripts in the British Library*, British Library, London 2001, p 56.

ولم أستطع قراءة اسمه لتغير صورة الخط حتى أصبح لا يكاد يرى، ولقد كتب على صفحة العنوان ما يلي: "الكلام على علوم الحديث، الشيخ ...[٣٦] عفا الله تعالى عنه ...[٣٧] هو العلامة المحقق بدر الدين الزركشي المشهور رحمه الله تعالى وإيانا، وقد ظفرت بكراريس من نسخة أخرى فيها إلحاقات بخط المؤلف ليس أكثرها في هذه فتتبعتها وألحقتها هنا"[٣٨].

كما أنه كتب على ظهر الصفحة الأولى من المخطوط جملة مهمة جدًا بخط مغاير لخط الناسخ ورد فيها ما يلي: "بلغ فيه إلى آخر الثالث والثلاثين في كتابه" أي النوع الثالث والثلاثين من كتاب ابن الصلاح فتكون الأنواع التي تناولها الإمام بعد النوع الثامن والعشرين هي: معرفة العالي والنازل، ثم معرفة المشهور من الحديث، ثم معرفة الغريب والعزيز، ثم معرفة غريب الحديث، ثم أخيرًا معرفة المسلسل، وتظهر أهمية هذه الملحوظة في كون النص المحقق في المطبوع من الكتاب انتهى بنهاية النوع الثامن والعشرين في آداب طالب الحديث فقط. ومع ذلك فالنسخة المصورة من المكتبة البريطانية غير كاملة، حيث ينتهي نصها بنهاية النوع الرابع والعشرين الخاص بمباحث طرق التحمل، إلا أن فيه إشارة قوية إلى كون المؤلف قد تعرض لشرح أنواع أخرى من كتاب ابن الصلاح، لكن النسخ المتوفرة إلى حد الآن ناقصة. ومما يؤكد هذا أكثر في رأي الباحث ولو على سبيل الظن، ما ورد في آخر مخطوطات الكتاب حيث صرح ناسخ الكتاب: "انتهى الموجود من هذا التعليق النفيس للمصنف الرئيس شيخ الإسلام بدر الدين الزركشي..."[٣٩]. والعبارة المستعملة مشعرة بالاحتمال، فقد يكون الكتاب كاملًا، ولكن الموجود منه هو الذي بين أيدينا فقط، ويقوي هذا الاتجاه ما صرح به المؤلف نفسه في كتابه **النكت** في النوع السابع والعشرين المتعلق بآداب المحدث قوله: "وسيأتي في الثاني والخمسين اشتقاق هذا اللقب، وذكر الملقبين به"[٤٠]، فهو يحيل على النوع الثاني والخمسين من كتاب ابن الصلاح الخاص بمعرفة ألقاب المحدثين ومن يذكر معهم، ويستشعر من كلامه أنه وصل إلى هذا النوع وهو مستحضر لمضمونه ومحتواه، وما سيتعرض لذكره عنده، ورغم ذلك لم يعلق المحقق على هذه المعلومة أي شيء يذكر، والله تعالى أعلم.

٣٦- لم أستطع قراءة النص ولم يعد يظهر منه إلا كلمة "الشيخ..." .

٣٧- النص غير واضح تمامًا.

٣٨- الزركشي، **الكلام على علوم الحديث**، الجامعة الإسلامية العالمية، المصورة من النسخة المخطوطة من المكتبة البريطانية، ماليزيا، المصورة رقم ٧٤٥٠-١.

٣٩- المصدر السابق، ج ٣، ص ٦٦٧ و ج ٤، ص ٢٧١.

٤٠- الزركشي، **النكت**، ج ٣، ص ٦٥٤.

ثانياً: موضوع الكتاب

كما هو واضح من عنوانه فإن موضوع الكتاب شرح وتعليق على كتاب **علوم الحديث** لابن الصلاح: وقد ملأه مؤلفه بالتعليقات المفيدة، والاستنباطات المحكمة، والنكت العلمية الدقيقة، والاستدراكات والتعقبات التي زادت من قيمة الكتاب وأصالته في هذا الفن. كما أنه لم يخل من الزيادات التي أذعن لها حفاظ عصره ممن عاصره أو جاء بعده، حيث بلغت ثلاثة عشر نوعًا، ثمان منها أصيلة غير مسبوقة، وخمس الباقية مقتبسة من نكت البلقيني على مقدمة ابن الصلاح[٤١] كما سنبينه حين الكلام على إضافات الزركشي في هذا العلم.

ثالثاً: طبعات الكتاب

طبع كتاب **النكت على مقدمة ابن الصلاح** للإمام الزركشي، فيما أعلم طبعتين:

الأولى: في ثلاثة مجلدات بتحقيق الدكتور زين العابدين بلافريج سنة ١٤٢٣هـ، بمطبعة أضواء السلف بالرياض، وأصله رسالة علمية تقدم بها الباحث لنيل درجة الماجستير في علوم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بتاريخ ١٤/ ٠٣/ ١٤٠٦هـ.

الثانية: طبعة أخرى عن دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٢٥هـ في مجلدٍ واحدٍ بتحقيق محمد علي سمك. وشتان بين الطبعتين، فالأولى رسالة علمية، وناقشه فيها الأستاذ الدكتور أكرم ضياء العمري البحاثة المشهور، والدكتور ربيع بن هادي المدخلي محقق **النكت** لابن حجر العسقلاني، أما الثانية فهي طبعة تجارية محضة مليئة بالأخطاء، وخالية من أي تحقيق علمي.

رابعاً: سبب تأليف الكتاب والباعث عليه

إن القارئ لمقدمة الكتاب يستشف منها عدة دوافع حملت المصنف على الاعتناء بكتاب ابن الصلاح، حيث ورد في مقدمة المؤلف ما يلي: "وجاء بعدهم الإمام أبو عمرو بن الصلاح فجمع مفرقهم، وحقق طرقهم، وأجلب بكتابه بدائع العجب، وأتى بالنكت والنخب، حتى استوجب أن يكتب بذوب الذهب، والناس كالمجمعين على أنه لا يمكن وضع مثله، وقصارى أمرهم اختصاره من أصله. وأخبرني شيخنا العلامة مغلطاي: أن بعض طلبة العلم من المغاربة كان يتردد إليه، ذكر له أن الشيخ شمس الدين

٤١- وردت زيادات البلقيني على الأنواع التي ذكرها ابن الصلاح في آخر كتاب محاسن الاصطلاح. انظر: ابن الصلاح، **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**، ص٦٨٠-٧٤٠. وقد بلغت زياداته خمسة أنواع سأذكرها أثناء كلامي حول زيادات الإمام الزركشي على ابن الصلاح.

ابن اللبان وضع عليه تأليفًا سماه **إصلاح كتاب ابن الصلاح**، وأنه تطلب ذلك دهره فلم يجده، ثم شرع الشيخ علاء الدين في التنكيت وسماه بالاسم المذكور، لكنه لا يشفي الغليل، وإنما تكلم على القليل. فاستخرت الله تعالى في تعليق عليه فائق الجمع، شائق السمع، يكون لمستغلقه كالفتح، ولمستبهمه كالشرح ... وقصدت بذلك الرجوع إليه عند أوقات درسي، ومراجعتي لنفسي"(٤٢).

فمن مقدمة المصنف يظهر جليًا أن دافع الإمام الزركشي لوضعه كتاب **النكت** كان متعدد الجوانب، ويمكنني صياغة ذلك من خلال النقاط التالية:

أولًا: تعظيم الناس لكتاب ابن الصلاح، واعتقادهم استحالة وضع مثله، ناهيك عن الاستدراك عليه أو تعقبه أو انتقاده، وأن غاية ما في الأمر أن تدور جهود من جاء بعده على الكلام حوله وشرحه واختصاره، وهذا التعظيم في رأي الباحث فيه من المغالاة الشيء الكثير، وربما لو عرض عليه ذلك لرفضه، وقد يكون ذلك ناشئًا عن فكرة غلق باب الاجتهاد التي انتشرت في عصر ابن الصلاح والقرون التي تلته، وكان هو من المدافعين عنها، والداعين إليها بحجة ضعف أهلية أهل ذلك الزمان فكيف بمن جاء بعدهم. وهذه الفكرة خاطئة في أساسها، فإنه لا يخلو زمان من قائم بحجة الله، مجدد لدينه كما ورد بذلك الأثر(٤٣)، والمجدد لا يكون إلا مجتهدًا، ولا يقتصر التجديد على شخص أو علم واحد، بل يتعدد كما ذكره العلماء في مواطنه(٤٤). وهذا لا ينقص من مكانة الإمام ابن الصلاح: ولا من كتابه، فإن الله تعالى استعمل هؤلاء

٤٢- الزركشي، **النكت**، ج ١، ص ٩-١١.

٤٣- إشارة إلى الحديث الذي رواه أبو هريرة عن رسول صلى الله عليه وسلم قال: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينا"، أخرجه سليمان بن الأشعث السجستاني أبو داود، **السنن**، تحقيق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، كتاب الملاحم، باب: ما يذكر في قرن المائة، ج ٤، ص٣١٣، رقم الحديث٤٢٩١، ومحمد بن عبدالله النيسابوري الحاكم، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، ج ٤، ص ٥٦٧، رقم الحديث ٨٥٩٢، وسكت عنه الحاكم، وكذا الذهبي في **التلخيص**. ونقل المناوي عنه أنه صححه، فلعله سقط من النسخة المطبوعة، ولقد أشار إلى ذلك الشيخ الألباني في **السلسلة الصحيحة**، ونقل تصحيحه عن الإمام أحمد أيضًا. انظر: محمد ناصر الدين الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ج ٢، ص١٤٨، حديث رقم: ٥٩٩.

٤٤- انظر: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، تعليق: عبد الرحمن بن ناصر البراك، اعتنى به: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ج ١٧، ص ٢٠٣. فقد أورد ابن حجر: هذه المسألة في كتاب الاعتصام من شرحه على **صحيح البخاري**، "باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، وهم أهل العلم"، ونقل أقوال العلماء فيها ورجح ما نقلته هنا.

العلماء للذب عن دينه والحفاظ عليه، وكل أدى دوره بما وفقه الله تعالى إليه، فجزاهم الله تعالى عن الإسلام والمسلمين خيرًا.

ثانياً: من الأسباب الدافعة للمصنف لوضع كتابه، تصدي شيخه الحافظ مغلطاي للتنكيت على كتاب ابن الصلاح، ولكن الزركشي لم ير في ذلك التأليف ما يشبع نهمه، ويغطي جوانب النقص في الكتاب الأصل، فتولى زمام الأمر، وكشف عن ساعد الجد، فكانت ثمرات جهوده كتاب **النكت**.

ثالثاً: أراد الزركشي من كتابه أن يكون جامعًا لما تفرق في غيره، أو قصرت جهود المؤلفين قبله للكلام عنه وإيراده في كتبهم، مع التركيز على شرح المبهمات، وفتح المستغلقات، وكشف مواطن القوة والضعف، مع استدراكات وتعقبات وإضافات.

رابعاً: من أهم المقاصد التي من أجلها وضع المصنف كتابه أن يكون عونًا له في درسه وتعليمه، وتسهيلًا له لمراجعة مسائل العلم وتفاصيله مجموعة بين دفتي كتاب يكون قد حاز رضا المؤلف عنه.

٥- منهج الزركشي في كتابه النكت

إن الناظر في كتاب **النكت على ابن الصلاح** للإمام الزركشي نظرة متأنية يسبر فيها أغواره، ويقف فيها على ما تضمنه من فوائد علمية، يلحظ أن المصنف قد سار على طريقة معينة اتبعها في كتابه من ناحية التقسيم والشرح، وإيراد المسائل والنكت العلمية، وطريقة إيراد التعقبات والاستداراكات، والنقد لما يورده من أقوال. والقارئ المتنبه يلحظ ذلك جليًا عبر أقسام الكتاب من خلال أنواع الحديث التي تعرض لها وهي ٢٨ نوعًا. ولقد تتبعت عمل الزركشي في كتابه تتبعًا أحسبه دقيقًا، وقد أمكنني ذلك من الوقوف على ملاحظات هامة، وطريقة مميزة، واستطعت بفضل الله تعالى جمع الكثير من الملاحظات على منهج المصنف سواء ما تعلق منها بمنهجه في التأليف، أو منهجه في إيراد المسائل العلمية ودراستها. وسأورد فيما يأتي أهم هذه الملاحظات مقسمًا إياها على فقرات متفاوتة الطول بحسب المادة العلمية المتعلقة بها.

أولاً: منهجه في التأليف

يتلخص منهجه في التأليف من خلال النقاط الآتية:

١- بدأ كتابه بمقدمة ذكر فيها أهمية هذا العلم الشريف وأول من ألف فيه، وأهم الكتب التي تناولته، ثم عرج على بيان سبب تأليفه له والغاية منه[٤٥]. والذي أريد التنبيه عليه أن الزركشي لم يذكر عنوانًا معينًا لكتابه، فلعله من فعل بعض النساخ أو من جاء بعده ممن وقف عليه من أهل العلم.

٤٥- الزركشي، **النكت**، ج ١، ص ٧-١١.

٢- قسم الزركشي كتابه إلى عناصر محددة يتناول من خلالها أهم النكت العلمية التي أراد أن يضع الكتاب من أجلها، وذلك خدمة **لمقدمة ابن الصلاح** بتكميل نقصها، وردّ ما انتقد على مصنفه حيث قال في المقدمة: "فاستخرت الله تعالى في تعليق عليه، فائق الجمع، شائق السمع يكون لمستغلقه كالفتح، ولمستبهمه كالشرح، وهو يشتمل على أنواع:

الأول: بيان ما أشكل ضبطه فيه من الأسماء والأنساب واللغات.

الثاني: حل ما يعقد فهمه.

الثالث: بيان قيوده واحترازاته في الرسوم والضوابط.

الرابع: التعرض لتتمات أمور مهمة أغفلها.

الخامس: التنبيه على أوهام وقعت له في النقل.

السادس: اعتراضات وأسئلة لا بد منها.

السابع: ما هو الأصح في أمور أطلقها.

الثامن: أمور مستقلة هي بالذكر أهم مما ذكره"(٤٦).

٣- تناول المؤلف في الجزء المطبوع من النكت ٢٨ نوعًا من الأنواع التي ذكرها ابن الصلاح في مقدمته، والتي بلغ عددها عنده ٦٥ نوعًا. والأنواع التي تناولها الزركشي في نكته هي:

- الكلام على ديباجة الكتاب
- النوع الأول: معرفة الصحيح
- النوع الثاني : معرفة الحسن
- النوع الثالث: معرفة الضعيف
- النوع الرابع: معرفة المسند
- النوع الخامس: معرفة المتصل
- النوع السادس: معرفة المرفوع
- النوع السابع: معرفة الموقوف
- النوع الثامن: معرفة المقطوع
- النوع التاسع: معرفة المرسل

٤٦- المصدر السابق، ج ١، ص ١١.

- النوع العاشر: معرفة المنقطع
- النوع الحادي عشر: معرفة المعضل
- النوع الثاني عشر: معرفة التدليس وحكم المدلس
- النوع الثالث عشر: معرفة الشاذ
- النوع الرابع عشر: معرفة المنكر
- النوع الخامس عشر: معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد
- النوع السادس عشر: معرفة زيادات الثقات وحكمها
- النوع السابع عشر: معرفة الأفراد
- النوع الثامن عشر: معرفة الحديث المعلل
- النوع التاسع عشر: معرفة المضطرب
- النوع العشرون: معرفة المدرج
- النوع الحادي والعشرون: معرفة الموضوع
- النوع الثاني والعشرون: معرفة المقلوب
- النوع الثالث والعشرون: معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد
- النوع الرابع والعشرون: معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله
- النوع الخامس والعشرون: في صفة رواية الحديث وشرط أدائه
- النوع السادس والعشرون: معرفة آداب المحدث
- النوع السابع والعشرون: معرفة آداب طالب الحديث

حيث إن هذا المقدار هو المقدار الموجود من نكته. وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك وترجيح الباحث في هذه المسألة حسب ما أدى إليه اجتهاده، والله أعلى وأعلم(٤٧).

٤- سلك المؤلف في كتابه طريقة التقطيع على فقرات تتراوح طولًا وقصرًا على حسب نظر المؤلف، فيورد الجزء المراد الكلام عليه فيقول مثلًا قوله: "..." ثم يشرع في الكلام عليه إما بشرح أو اعتراض أو استدراك أو تعقب أو أي غرض آخر مما صرح به في مقدمة كتابه.

٥- ومن الأساليب التي استعملها المؤلف كذلك طريقة السؤال والجواب وإثارة التساؤلات ثم

٤٧- انظر: ص ٩ من هذا البحث.

الإجابة عليها[٤٨]، وهذا الأسلوب معروف حتى عند الأقدمين، وممن اشتهر باستعماله كثيرًا الإمام الشافعي في الرسالة، حيث يطفح الكتاب بنماذج كثيرة لهذا المنهج الفريد الذي يستفيد منه الطالب والقارئ فائدتين مهمتين:

أولًا: التعود على طرح التساؤلات والإيرادات على الكلام.

ثانياً: محاولة الإجابة على ذلك.

وهذا منهج تحليلي نقدي راق، يتوجب تعويد الطالب عليه، لما فيه من تدريب القدرات العقلية على التحليل، والنقد، والإبداع، واستخراج الفوائد العلمية، والقدرة على مقارعة الخصم وردّ حججه.

٦- يورد المؤلف في نهاية العديد من الأنواع التي يتناولها فوائد أو إضافات أو تنبيهات يدرجها تحت هذه العناوين الفرعية، ولا تتعلق هذه الفوائد بعلوم الحديث فقط، بل قد تكون لغوية أو فقهية أو في علم التفسير أو فوائد تربوية زادت من قيمة الكتاب، وأظهرت مدى إحاطة الزركشي بفنون العلم، والثراء المعرفي لديه[٤٩].

٧- لم يكن تناول الإمام الزركشي لمسائل هذا العلم من خلال نكته على نسق واحد من ناحية كمية المعلومات التي يوردها والنكت التي يذكرها، بل تباينت المباحث بحسب أهمية المسألة في نظره، حيث استغرقت مناقشة بعض المسائل العشرات من الصفحات كمباحث الحديث الصحيح[٥٠] والحسن[٥١]، وبعضها الآخر لم يأخذ أكثر من نصف صفحة أو بضعة أسطر على الأكثر كمباحث المسند[٥٢]، والمتصل[٥٣]، والمرفوع[٥٤].

٨- من الأشياء التي اتسم بها منهج الإمام الزركشي في تأليفه، كثرة الاستطرادات أثناء خوضه في المسائل العلمية المختلفة، فلا تكاد تخلو مباحث كتابه من ذلك. فعند تناول المؤلف لشرح موضع ما تراه

٤٨- انظر أمثلة على ذلك: الزركشي، **النكت**، ج ١، ص ١٠٢، ١١٥، ٣٨٣، ٤٠٦، ٤٧٥.

٤٩- انظر أمثلة على ذلك في: المصدر السابق، ج ١، ص ٨٦، ١٠١، ١٧٠، ١٧٩، ١٩٠، و ج ٢، ص ١١٣، ٣٢٤، وج٣، ص ٣٨، ٣٦٩، ٤١٤.

٥٠- انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٨٠-٣٠٣.

٥١- انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٠٤-٣٨٨.

٥٢- انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٠٥-٤٠٩ .

٥٣- انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤١٠ .

٥٤- انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤١١ .

يتناول مسائل أخرى قد تكون لها علاقة بالموضوع الذي يبحثه، وقد لا تكون لها علاقة مباشرة بها. وهذا وإن كان فيه فوائد يوردها المؤلف في غير مظانها إلا أنه في الوقت نفسه يشتت فكر القارئ، ويجعل من الصعب تتبعه فيما يورده، مما يضطره إلى معاودة القراءة مرارًا حتى يحيط بالمباحث الأصلية.

٩- من الميزات الأساسية التي امتاز بها كتب الزركشي عامة، والنكت على وجه الخصوص التنوع الكبير للمعلومات التي ينقلها، فتجد فيها علم الحديث طبعًا، إضافة إلى المسائل الأصولية، واللغوية، والفقهية، والعقدية، والسلوكية، والتاريخية، وغيرها، مع الإشارة إلى اختلاف حجم المعلومات التي تخص كل نوع منها.

١٠- أضاف الزركشي ١٣ نوعًا من أنواع علوم الحديث لم يذكرها ابن الصلاح، مع الإشارة إلى فوائد هذه الأنواع غالبًا لبيان أهميتها وقيمتها العلمية(٥٥)، ويرى الباحث أن الصورة التي ذكر من خلالها الزركشي إضافاته لم تكن سلسة، حيث انتقل من الكلام على تقسيم ابن الصلاح لأنواع علوم الحديث مباشرة إلى ذكر إضافاته هو، دون التقديم لذلك بمقدمة تفصل بين الكلام الأول وما شرع فيه بعد ذلك، مما قد يقطع تسلسل أفكار القارئ، ويجره إلى معاودة القراءة حتى يقف على الانسياب الطبيعي للمعلومات. ولقد كان يحسن بالمؤلف ذكر الأنواع التي أضافها في آخر الكتاب كما فعل البلقيني بزياداته في آخر كتابه **محاسن الاصطلاح**(٥٦).

١١- ظهور الشخصية العلمية للإمام الزركشي بصورة جلية جدًا، كل ذلك من خلال الإضافات التي سكبها في كتابه، والعبارات التي أوردها أثناء شرحه ليبين أن الكلام الآتي منه هو، وأن ذلك محض رأيه واجتهاده، وليس نقلاً منه عن غيره من العلماء أو المصنفات.

١٢- تواضع الإمام الزركشي وهضمه لنفسه، فإنه لما تكلم على الدافع من وضع الكتاب صرح بأن نيته في ذلك كانت الرجوع إليه حين الدرس والمراجعة، ولم يدع أنه أراد به التفوق على غيره فيما كتبوا، ولا أن يجعله مفزع الطلاب وأهل العلم، مع ما فيه من الفوائد الجليلة، والزيادات المهمة.

ثانيًا: منهجه في إيراد المسائل العلمية ودراستها

لقد تميز منهج الإمام الزركشي في دراسته لمسائل هذا الفن من خلال نكته على مقدمة ابن الصلاح بميزات كثيرة أعدد منها هنا أهمها، وهي كالآتي:

٥٥- انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٩، ٧٠-٧٥، ٧٧.

٥٦- انظر: البلقيني، **محاسن الاصطلاح**، ص ٦٨٠ وما بعدها.

١- تقدم أن الإمام الزركشي قسم عناصر الشرح على مقاطع يختارها بالنظر إلى أهميتها، ثم يصدر هذا المقطع بعبارة "قوله: ..." للدلالة على أن هذا الكلام هو لمصنف الأصل ـ أي الإمام ابن الصلاح ـ، وقد ينقل الكلام تامًا، وتارةً ينقل بداية النص فقط، ثم يتبعه بقوله: "إلى آخره"، وبعد ذلك يشرع في تحليل وشرح هذا المقطع بما يفتحه الله عليه(٥٧).

٢- مما يظهر جليًا في منهج الزركشي خلال تناوله للمسألة العلمية تركيزه الكبير على الناحية اللغوية، نحوًا وصرفًا ومفردات، حيث إن ذلك يعد من أهم سمات شرحه، فهو يتناول الكلمات التي ترد في نص الأصل أو في النصوص المنقولة بالشرح والبيان، والتنبيه على الصحيح منها. مثاله: قال الزركشي: "قوله إلا رذالتهم وسفلتهم، الرذالة ـ بضم الراء وفتح الذال المعجمة ـ هو الرديء، والرذل: الدون الخسيس. قال الزمخشري في أساس البلاغة: رجل رذل، ومرذول وهو: الدون في منظره وحالاته. وقد رذل رذولة ورذالة ورذل ورذل وقوم أرذال والسفلة ـ بفتح السين وكسر الفاء ـ هم السقاط من الناس. قال الجوهري: ولا يقال هو سفلة، لأنها جمع، والعامة تقول رجل سفلة من قوم سفل. قال ابن السكيت: وبعض يخفف فيقول سفلة فينقل كسرة الفاء إلى السين وكسر الفاء وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه"(٥٨).

كما يتناول المسائل النحوية والصرفية، وينبه على الراجح من أقوال العلماء فيها. ومن أمثلة ذلك قول الزركشي: "قوله ويعنى به. قلت: يعنى من الأفعال اللازمة لبناء المفعول منه، وكذلك الماضي. قال في المحكم: يقال عناه الأمر، واعتنى بالأمر، وعني. قال: والعناية ما يهم به الرجل، هذا هو المشهور، وعلى هذا فلا يؤتى منه بصيغة أفعل"(٥٩)، وأمثلته في الكتاب كثيرة جدًا، حيث إنها تشكل ظاهرة عامة في كل مباحثه وأقسامه(٦٠).

٣- يهتم الزركشي بنقل أقوال كلام العلماء حول المسألة التي بصدد البحث، ثم يعقب عليها إما بالتأييد أو الرد أو الإضافة. وهو في نقله هذا قد يسند القول إلى قائله فقط، وتارة ينقل كلام العالم جملة، وقد يختصره مع التنبيه على ذلك(٦١).

٥٧- أمثلتها كثيرة جدًا انظر على سبيل المثال لا الحصر: الزركشي، **النكت**، ج ١، ص ١٣، ١٤، ٢١، ٢٣، ٥٥، ٨٨، ٩١، ٩٧، ٩٨.

٥٨- المصدر السابق، ج ١، ص ٢٣- ٢٤.

٥٩- المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١-٢٢.

٦٠- انظر: مزيدًا من الأمثلة في المصدر نفسه، ج ١، ص ١٣، ٢١، ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٥٥، ١٢٨، ١٢٩.

٦١- انظر: على سبيل المثال المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٤١، ٥٠، ٥١، ٥٤.

٤- من الملاحظ أيضًا اعتناء الزركشي بنقل الروايات الحديثية، تارة بالسند، وتارة ينقل المتن فقط مع الإحالة إلى أمهات المصادر: كالصحيحين، والسنن، والمسانيد. وفي كل ذلك يزين نقله ذلك بذكر حكمه على هذه الروايات صحةً وضعفًا إذا ما كانت خارج الصحيحين(٦٢).

٥- يعتني الزركشي ببيان الفرق بين نسخ مقدمة ابن الصلاح مما قد يكون له أثر في فهم المعنى أو توجيه الأقوال، وهذا يدل على دقة علمية في الرجوع إلى المصادر الأصلية للتأكد من صحة المعلومات(٦٣).

٦- يعتني أيضًا بالتعليق على كلام بعض العلماء مع التنبيه على احتمال كونها اصطلاحات خاصة بهم، كما فعل في مسألة التفريق بين العالم والفقيه والحافظ والراوي(٦٤).

٧- إذا كان القسم الذي يريد الكلام عليه يحوي مسائل عدة، فإنه ينقل كلام المصنف، ثم يعقبه بعبارة: "وفيه أمور: ..." ثم يشرع في بيان هذه الأمور المتعلقة بهذا القسم(٦٥).

٨- لم يكن الإمام الزركشي مجرد جماع للمعلومات وناقل لها من مصادرها، بل يلحظ القارئ جليًا أنه يعلق على أغلب ما ينقله سواء بالنقد أو الاستدراك أو التعقيب أو الزيادة أو التنبيه على نقص أو سوء عبارة، وهو في ذلك كله يصدر كلامه هو بعبارة: "قلت: ..." ثم يشرع في التفصيل و التحرير(٦٦).

٩- يستدرك الزركشي في كثير من الأحيان على المصنف بعض الإضافات في مواضيع مختلفة، كاستدراكه على ابن الصلاح قسم أوهى الأسانيد فيما يقابل أصح الأسانيد. كما يستدرك على المصنف وعلى غيره من العلماء الذين أورد كلامهم في نكته فيما يخص المسائل العلمية، وفي التخريج، بل حتى فيما يخص التعريف بالرواة والحكم عليهم جرحًا وتعديلًا(٦٧).

١٠- يسوق المؤلف في بعض الأحيان كلام المخالفين لابن الصلاح في بعض المسائل التي تناولها، فيرجح بينها تارة ويدافع عن ابن الصلاح وينتصر لرأيه، وقد يبين وجه رجحان قول المصنف، وتارة

٦٢- انظر: على سبيل المثال المصدر السابق، ج ١، ص ٣٦، ٦٠، ٢٣٥، ٢٣٨، ٣١١، ٣٢٦.

٦٣- انظر: على سبيل المثال المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٩.

٦٤- انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٤.

٦٥- انظر: على سبيل المثال المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٦، ١٠٠، ١٢٩، ١٤١، ٢٥٠،١٦٥، ٢٧٧، ٣٠٤.

٦٦- انظر: على سبيل المثال المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤، ٢١، ٢٢، ٢٧، ٣٢، ٣٦، ٤٠، ٨٨، ١٠١، ١١٣، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٨، ١٤٦، ١٦٥، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٨، ٢١٤، ٢٣٥، ٢٤٣، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٦١.

٦٧- انظر: على سبيل المثال المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤، ٤٠، ٦٠، ١٠٢، ٢٩٤، ٤٩٦.

يكتفي بالتوقف دون ذكر أي شيء، مما يجعل القارئ عاجزًا عن معرفة موقف المؤلف من الكلام المنقول قبولًا أو ردًا[٦٨].

١١- مما يلاحظ أيضًا وبصفة جلية جدًا تأثر الزركشي بمذاهب الأصوليين ـ وهو أحدهم ـ، حيث نراه لا يكتفي بنقل أقوالهم في جل المسائل التي أوردها، بل يرجح كثيرًا من آرائهم، بل يلزم المحدثين بأقوال الأصوليين ومذاهبهم، مع أن كتاب **النكت** إنما هو في علم الحديث، والمحدثون هم فرسان هذا الميدان وأهله، ومن المعلوم أنه عند مناقشة مسألة علمية في أي فن يجب اللجوء إلى أهل ذلك الفن دون غيرهم، خاصة فيما يتعلق بالتعريفات والمصطلحات والضوابط والقواعد، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الأثر الكبير الذي خلفه علم أصول الفقه على الزركشي إذ هو ميدانه الأول[٦٩].

١٢- يعتني الزركشي بتخريج الأقوال التي ينقلها وإحالتها إلى مصادرها، بل أحيانًا يحيل القول الواحد إلى عدة مصادر زيادة في التوثيق[٧٠].

١٣- يحاول الزركشي في بعض الأحيان التقعيد لبعض المسائل الحديثية كما فعل مسألة التضعيف النسبي للراوي[٧١].

١٤- يعتني المؤلف أيضا بذكر التعريفات الاصطلاحية لبعض أنواع علوم الحديث التي تناولها في كتابه[٧٢].

١٥- ينقل الزركشي في كثير من الأحيان أقوال العلماء في تخريج بعض الأحاديث، والحكم عليها صحةً وضعفًا[٧٣].

١٦- في بعض الأحيان يلخص الزركشي كلامه في المسألة بعد ذكر كلام ابن الصلاح، فيذكر أهم الأقوال، وتارة يذكر الترجيح[٧٤].

٦٨- انظر: على سبيل المثال المصدر نفسه، ج ١، ص ١٠٤، ١٠٥، ١٧٠، ٤٨٩، و ج ٢، ٢١، ٣١، ٥٩، ٨٦، ١٨٣، وج٣، ص ٤٦٤.

٦٩- انظر: على سبيل المثال المصدر نفسه، ج ١، ص ١٠٤، ١٧٠،١٠٥، وج ٢، ص ٣١٦، وج ٣، ص ٤٨٩.

٧٠- انظر: على سبيل المثال المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٦، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٥، ٢٣٣.

٧١- انظر: على سبيل المثال المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٠٠.

٧٢- انظر: على سبيل المثال المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٢٩، ٣٠٤، ٣١٢، ٣٨٩، ٤٠٥.

٧٣- انظر: على سبيل المثال المصدر نفسه، ج ١، ص ٨٨، ٢٢٠، ٣٢٦.

٧٤- انظر: على سبيل المثال المصدر نفسه، ج ٢١، ص ٢١، ٣١، ٥٩، ٨٦، ١٨٣، وج ٣، ص ٤٦٤.

١٧- ينقل الزركشي نصوصًا عن كتب مخطوطة أو غير موجودة في المطبوع الذي بين أيدينا مما يدل على أن هذه النسخ غير كاملة، أو أن النسخ التي نقل عنها لم تكن النسخ النهائية للكتاب(٧٥).

١٨- أحيانًا يحيل المؤلف على مواضع أخرى من كتابه يكون قد ذكر فيها معلومات إضافية تثري الموضوع(٧٦).

١٩- يحيل الأقوال التي نقلها ابن الصلاح غير معزوة إلى قائليها زيادة في التوثيق(٧٧).

٢٠- يحيل أحيانًا أثناء شرحه لمباحث الكتاب إلى مؤلفاته الأخرى، مما ييسر تتبع كلام المؤلف حول المسألة، خاصة إذا لم تكن في مظانها، كما يفيد أيضًا في إثبات صحة الكتاب المذكور للزركشي(٧٨).

٢١- يورد المؤلف بعض الاصطلاحات الخاصة ببعض العلماء كما فعل في تقسم أبي زيد عبد الصمد الديلمي للحديث إلى قسمين: نوعي وصنفي(٧٩). كما أنه يستعمل مصطلحات خاصة به هو كما في مسألة التدليس، فقد ذكر من أنواعه تدليس الإسقاط عوض تدليس التسوية وهما سواء، كما ذكر بعد ذلك تدليس البلاد(٨٠).

٢٢- يورد الزركشي أيضًا بعض الفوائد المتعلقة بمصنفات في علوم معينة، كإشارته إلى كتاب الخطيب في رواية الأكابر عن الأصاغر، وكتاب **أسباب الحديث** لابن الجوزي، ولذلك نماذج عديدة في كتابه **النكت**(٨١).

٢٣- مما يحسن ذكره أيضًا اهتمام الزركشي بالجانب التربوي في مواضع من كتابه، خاصة في مقدمة الكتاب وفي بعض المواضع الأخرى المتفرقة، حيث تناول ذكر بعض الفوائد المتعلقة بالجانب التعليمي في العصور المتأخرة وفي عصره هو، كما تناول ظاهرة الانتساب إلى العلم صورة، والاهتمام بفروع العلم دون أصوله، مع الإخلال بالواجبات الشرعية، ونقل كلام الذهبي في ذم هؤلاء وبيان عوارهم(٨٢).

٧٥- انظر: على سبيل المثال: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤١، ٧٧، ١٨٢.

٧٦- انظر: على سبيل المثال: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٥٧، وج ٢، ص ٨٥.

٧٧- انظر: على سبيل المثال: المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤، ج ٢، ص ٢٢.

٧٨- انظر: على سبيل المثال: المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٦٦.

٧٩- انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٩١.

٨٠- انظر: المصدر نفسه، ج ٢١، ص ١٠٢، ١٠٨.

٨١- انظر: على سبيل المثال المصدر نفسه، ج ١، ٦٦، ٦٧، ٧٠، ٧٧، ٧٨، ٨٤، ١٤٤، ١٩٨، ٢٣٠، ٢٥٥، ٤١٢، ٥٠٧، ٦٤١.

٨٢- انظر: على سبيل المثال المصدر نفسه، ج ١، ص ٣١-٣٢، و ج ١، ص ٤٧، وص ٥٠، وج ٣، ص ٦٥٩، ٦٦٣.

المبحث الثالث: إضافات الإمام الزركشي في مصطلح الحديث

تتضح مكانة كل عالم بين أقرانه من خلال مؤلفاته التي يخلفها، وما يضمنها من إضافات وتحقيقات علمية، ومقدار الجدة في كتاباته، وتحقيقه للفن الذي يؤلف فيه، ومدى قبول العلماء لآرائه، ونقلهم لها في مؤلفاتهم. ولقد كان للزركشي نصيب وافر من ذلك، ويمكنني ذكر عدد من الملاحظات التي اتسمت به إضافاته من خلال المطلبين:

المطلب الأول: أهم الملاحظات على إضافات الزركشي في مصطلح الحديث

يمكنني تلخيصها فيما يلي:

١- أورد الزركشي في كتابه **النكت** عددًا من الإضافات القيمة بلغت ثلاثة عشر نوعًا من أنواع علوم الحديث، مما لم يذكره ابن الصلاح في مصنفه، غالبها أصيل لم يسبق إليه، وخمسة منها ذكرها شيخه البلقيني في كتابه **محاسن الاصطلاح** كما سيأتي بيانه. ومما يلاحظ أيضًا أن الإمام الزركشي ذكر أنواع علوم الحديث التي أضافها مبينًا قيمتها وفائدتها، أي أن زياداته لم تكن لمجرد الإضافة المجردة والتكثير، بل كان حريصًا أن تكون جهوده تلك إضافة علمية أصيلة في ميدان الدراسات الحديثية، بما في ذلك الأنواع التي نقلها عن شيخه، حيث حاول أن يضمنها بعض الزيادات والتعليقات.

٢- اقتبس الزركشي أنواعا خمسة ذكرها شيخه البلقيني قبله في آخر كتابه **محاسن الاصطلاح**، وتمثل: النوع الثاني، والرابع، والخامس، والسادس، والسابع من إضافات الزركشي التي ستأتي قريبًا. فبعد انتهائه من شرح الأنواع التي أوردها ابن الصلاح، شرع البلقيني في بيان زياداته عليه فقال: "واعلم أن من جملة الأنواع التي ينبغي إلحاقها بما سبق رواية الصحابة بعضهم عن بعض. وكان ينبغي أن يوضع عند رواية الأقران أو فيه، ولكن بينهما عموم وخصوص من وجه، واقتضى الحال أن يذكر هنا فنقول من الزيادة: النوع السادس والستون رواية الصحابة بعضهم عن بعض..."[٨٣] ثم انتقل إلى بيان هذا النوع وما لحقه من الأنواع الأخرى فبلغ بها السبعين. وكانت عناوين هذه الزيادات عنده كما يلي:

أ- رواية الصحابة بعضهم عن بعض[٨٤].

ب- معرفة رواية التابعين بعضهم عن بعض[٨٥].

٨٣- البلقيني، **محاسن الاصطلاح**، ص ٦٨٠.

٨٤- المصدر السابق، ص ٦٨٠.

٨٥- المصدر نفسه، ص ٦٩٠.

ج- من اشترك من رجال الإسناد في فقه أو بلد أو غير ذلك[٨٦].

د- معرفة أسباب الحديث[٨٧].

هـ- التاريخ المتعلق بالمتون[٨٨].

وبالمقارنة بين ما ورد عند البلقيني، وما ورد عند تلميذه الزركشي نلحظ أن كلًا من البلقيني والزركشي اتفقا في ذكر خمسة أنواع مع تغاير بسيط في اللفظ، ثم انفرد الزركشي ببقية الأنواع الثمانية التي كانت حصيلة مجهوده العلمي[٨٩]. ومما يؤكد اقتباس الزركشي من أعمال شيخه ما يلي:

أولًا: الذي نعلمه أن البلقيني انتهى من تأليف كتابه سنة ٧٩٠هـ[٩٠]، أي: قبل وفاة الزركشي بأربع سنين، أما تاريخ الانتهاء من كتاب **النكت** فغير معلوم على وجه التحديد، إلا أنني أرجح بأنه انتهى منه بعد سنة ٧٩٠هـ، أي: خلال السنوات الأربع الأخيرة من حياته.

ثانيًا: مما يؤيد ذلك أيضًا، أن إضافات البلقيني كانت في آخر كتابه، فبذلك تكون آخر ما دون فيه، بخلاف كتاب الزركشي فإن إضافاته جاءت في أول الكتاب، مما يعني أنه أضافها بعدما انتهى منها صاحب الأصل، والذي كان سنة ٧٩٠هـ كما سبق ذكره، فلا يمكن أن يكون قد شرع في تأليف كتاب **النكت** إلا بعد تلك الفترة.

ثالثًا: أضف إلى ذلك أنه في تلك الأيام لم يكن انتشار الكتب بتلك السرعة، فلم تكن الطباعة متوفرة، وإنما كان العلماء وطلبة العلم يتولون كتابة كتبهم بأنفسهم، أو يلجأون إلى النساخ، خاصة إذا أرادوا تكثير النسخ، وهذا كله يحتاج إلى وقت حتى يتيسر للكتاب الانتشار والاشتهار، إلا إذا قلنا أنه أخذ الكتاب عن مؤلفه سماعًا، ومع ذلك فاحتمال تأليف **النكت** بعد سنة٧٩٠هـ أقوى، فالزركشي في تلك الفترة كان يعيش

٨٦- المصدر السابق، ص ٦٩٣.

٨٧- المصدر نفسه، ص ٦٩٨.

٨٨- المصدر نفسه، ص ٧١٤.

٨٩- ولقد اعترف له بذلك الحافظ ابن حجر فقال بعدما ذكر زيادات البلقيني: "وزاد عليه بعض تلامذته – ممن أدركناه ومات قديما – ثمانية أنواع" ويقصد بذلك الإمام الزركشي، فعند وفاة هذا الأخير كان الحافظ ابن حجر في الحادي والعشرين من عمره، فالزركشي يعد في طبقة شيوخه. انظر: ابن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، مطبوعات المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ج ١، ص ٢٣٤.

٩٠- البلقيني، **محاسن الاصطلاح**، ص١٠٨.

الفترة الأخيرة من حياته، إذ كان عمره حينذاك ٤٥ سنة، أي أنه وصل إلى قمة عطائه العلمي، ولابد أنه كان له استقلال تام في تلك السن والحقبة المتقدمة من حياته.

رابعًا: بمطابقة الأنواع التي أضافها البلقيني في آخر كتابه مع الأنواع نفسها في كتاب الزركشي، نلحظ أنه في كثير من المواضع ينقل من شيخه باللفظ، بل يسوق نفس الأدلة التي ساقها شيخه، إلا أنه يضيف إليها بعض الإضافات والشروحات من عنده. وهذا يدل على أن الزركشي كان ينقل من شيخه دون بيان المصدر الذي كان ينقل منه، ولقد كان ذلك من عادة بعض المتقدمين، ولا شك أن الأصل هو إحالة الاجتهادات العلمية إلى أصحابها. والأمانة العلمية كانت تقتضي أن يشير الزركشي إلى أنه قد استفاد هذه الأنواع من شيخه البلقيني، وليست من بنيات أفكاره.

خامسًا: وإذا ثبت هذا، فإنه يخلص لنا أن الزركشي قد نقل عن البلقيني بعض إضافاته، وأنه قد انتهى من تأليف كتابه **النكت** بعد سنة ٧٩٠هـ، أي في السنوات الأربع الأخيرة من حياته، وبذلك يكون **النكت** من أواخر ما ألف إضافة إلى كتابه الآخر المسمى بـ: **استدراكات عائشة على الصحابة**، حيث صرح ابن المؤلف محمد بن محمد بن عبد الله الزركشي أنه سمع الكتاب المتقدم كله من والده في عشرة مجالس، بحضور جميع إخوانه وأخواته، وأجازهم بروايته وبقية مؤلفاته بتاريخ ٨ صفر من سنة ٧٩٤هـ، أي خمسة أشهر قبل وفاة الزركشي[٩١]، مما يرجح كون الإجابة آخر ما ألف.

٣- يتضح في بعض زيادات الزركشي القسمة العقلية بجلاء، فمثلًا فيما يخص رواية الصحابة والتابعين، فإن الأصل أن تكون الرواية من الراوي الأدنى عن الراوي الأعلى، وقد تتساوى الراوية عمن هو في نفس الطبقة، وبإجراء الاحتمالات العقلية الممكنة بين مختلف الطبقات ينشأ عنها أنواع متباينة يمكن أن تضاف إلى علوم الحديث. وللتمثيل فقط أقول: في مسألة رواية الصحابة والتابعين المتقدمة الذكر فإن لدينا طبقتين مختلفتين: طبقة الصحابة، وطبقة التابعين، ينشأ منها أربعة أنواع ممكنة للرواية هي كالتالي:

أ- رواية الصحابة عن الصحابة.

ب- رواية الصحابة عن التابعين.

ج- رواية التابعين عن الصحابة.

د- رواية التابعين عن التابعين.

٩١- توفي الزركشي: بتاريخ ٣ رجب سنة ٧٩٤هـ.

وكأنما لاحظ الزركشي ذلك، وقارنه بالأنواع التي ذكرها العلماء، ثم قام باستدراك الحالات الناقصة خصوصًا بعد وقوفه على نماذج تدل على وقوع مثل تلك الرواية. وربما يكون ذلك ناشئًا عن تأثر الإمام الزركشي بشخصية الأصولي، وعلم الأصول غني بالمباحث العقلية التي تعتمد على وضع الاحتمالات، وتفريع المسائل خاصة عند المتأخرين منهم.

٤- من الإضافات التي أوردها الزركشي في كتابه، بعض القواعد الحديثية العامة التي صاغها في قالب بديع، جعل عددًا من العلماء ممن جاء بعده ينقلون عنه تلك العبارات، ومن بين هذه القواعد: بعد ذكر الزركشي لتساهل ابن الجوزي في الحكم على بعض الأحاديث بالوضع، وإدخاله إياها في كتابه **الموضوعات**، مع أنها لم تصل إلى تلك الرتبة، علق قائلًا: "... وبين قولنا: "لم يصح"، وقولنا: "موضوع" بون كبير، فإن الوضع إثبات الكذب والاختلاق، وقولنا: "لا يصح" لا يلزم منه إثبات العدم، وإنما هو إخبار عن عدم الثبوت، وفرق بين الأمرين، وقد ثبت من طريق آخر"[٩٢]. وقد نقل عنه هذه القاعدة كل من السيوطي[٩٣]، وابن عراق[٩٤]، وأقراه على ذلك.

المطلب الثاني: إضافات الإمام الزركشي في علم مصطلح الحديث

لقد أورد الزركشي الأنواع التي استدركها على ابن الصلاح في مقدمة كتابه، أثناء الكلام على تقسيم أنواع علوم الحديث[٩٥]، وهي كالآتي:

الأول: من لم يرو إلا عن شخص واحد[٩٦] وهذا النوع وإن ذكره الزركشي نوعًا مستقلًا، فقد ذكره غيره تحت مصطلح: "الوحدان"، ولقد ألف فيه الإمام مسلم كتابًا[٩٧]. ولقد ذكر الزركشي لذلك عدة

٩٢- الزركشي، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، ج ٢، ص ٢٨٢.

٩٣- جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، المكتبة الحسينية بالأزهر، مصر، د.ط، د.ت، ج ١، ص ١١.

٩٤- أبو الحسن علي بن محمد الكناني ابن عراق، **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت، ج ١، ص ١٤٠.

٩٥- الزركشي، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، ج ١، ص ٥٨-٨٥.

٩٦- المصدر السابق، ج ١، ص ٥٨.

٩٧- وهو مطبوع بعنوان: "**المنفردات والوحدان**" بتحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري والسعيد بن بسيوني زغلول، عن دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م في طبعته الأولى، ويقع الكتاب في ٢٨٨ صفحة.

أمثلة، منها: عبد الحميد بن أبي العشرين[٩٨] لم يرو إلا عن الأوزاعي[٩٩]، ومنه عاصم بن ضمرة[١٠٠] لم يرو إلا عن علي بن أبي طالب ومن فوائده معرفة المجهول إذا لم يكن صحابيًا فلا يقبل حينئذ. وعكس هذا النوع: من لم يرو عنه غير رجل واحد، ألف فيه أيضًا الإمام النسائي رسالة صغيرة في وريقات[١٠١].

الثاني: رواية الصحابة بعضهم عن بعض[١٠٢] وقد أدرجه ابن الصلاح في نوع المدبج[١٠٣]، وذكره البلقيني في زياداته على ابن الصلاح[١٠٤] فهذا مما اقتبسه الزركشي عن شيخه. ولقد قسمه الزركشي إلى قسمين: أحدهما: أن ينبه عليه عند روايته، وهو كثير. والثاني: أن لا ينبه حينئذ ولكن إذا سئل عنه ذكره، كحديث أبي هريرة "فيمن أصبح جنبًا فلا صوم له" لما سئل عنه أحاله على الفضل بن عباس. ثم بين فائدة معرفة ذلك فقال: "...وفائدة معرفة هذا النوع: دفع توهم من لا معرفة له كون الراوي عن الصحابي تابعيًا"[١٠٥]. ويقصد بذلك دفع احتمال كون الراوي عن الصحابي تابعيًا إذ هو الأصل، وقد ثبت رواية الصحابة بعضهم عن بعض في عدة أحاديث، حيث أورد منها الزركشي في كتابه عدة أمثلة، كحديث أبي هريرة المتقدم[١٠٦] الذي رواه عن الفضل بن عباس، وكلاهما صحابيان[١٠٧].

٩٨- انظر ترجمته في: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، دمشق، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص٣٣٣، ترجمة رقم: ٣٧٥٧.

٩٩- انظر ترجمته في: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م، ج ٧، ص ١٠٧، ترجمة رقم: ٤٨.

١٠٠- عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي مات سنة ١٧٤هـ. انظر ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص٢٨٥، ترجمة رقم ٣٠٦٣.

١٠١- طبعت ضمن كتاب **مجموعة رسائل في علوم الحديث**، بتحقيق: نصر أبو عطايا، عن دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٠٢- الزركشي، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، ج ١، ص ٦٢ .

١٠٣- انظر: ابن الصلاح، **المقدمة في علوم الحديث**، ص ٥٢٣.

١٠٤- انظر: البلقيني، **محاسن الاصطلاح وتضمين علوم الحديث لابن الصلاح**، (طبع على هامش **مقدمة ابن الصلاح** بتحقيق: عائشة بنت الشاطئ رحمها الله تعالى)، ص٦٨٠.

١٠٥- الزركشي، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، ج ١، ص ٦٣.

١٠٦- انظر: الحديث كاملًا مع قصته في **صحيح البخاري**، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح**، تحقيق: محب الدين الخطيب، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، مصر، ط١، ١٤٠٠هـ، كتاب الصوم، باب الصائم يصبح جنبًا، ج ٢، ص ٣٧، رقم الحديث: ١٩٢٥ و ١٩٢٦.

١٠٧- انظر بقية الأمثلة في: الزركشي، **النكت**، ج ١، ص ٦٢-٦٧.

الثالث: رواية الصحابة عن التابعين[١٠٨] ولقد أورده ابن الصلاح في رواية الأكابر عن الأصاغر[١٠٩]، وجعله الزركشي نوعًا مستقلاً. كما ألف فيه الخطيب البغدادي كتابًا[١١٠]، اختصره بعد ذلك بقرون خاتمة الحفاظ ابن حجر العسقلاني في جزء صغير سماه: **نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين**[١١١]. ولقد مثل الزركشي لهذا النوع بحديث جابر بن عبد الله عن أم كلثوم عن عائشة في الإكسال[١١٢]، وأم كلثوم تابعية، وجابر بن عبد الله صحابي.

الرابع: رواية التابعين بعضهم عن بعض[١١٣] وهذا مما اقتبسه الزركشي أيضًا عن شيخه[١١٤]، ومن فوائد هذا النوع التنبيه على أن الراوي عن التابعي هو تابعي مثله، وهذا خلاف الغالب، إذ إن الأصل أن يكون الراوي عنه تابع التابعي.

الخامس: معرفة من اشترك من رجال الإسناد في فقه أو بلد أو إقليم[١١٥] هذا مما اقتبسه الزركشي عن شيخه كالنوع الذي سبقه[١١٦]، ولقد نبه إلى فائدته فقال: "...وهذا النوع نافع في الترجيح عند التعارض فإن رواية أهل البلد بعضهم عن بعض أولى من رواية أهل البلد عن غيرهم"[١١٧]. وسبب ذلك ظاهر، فإن الرجل أعلم ببلده من غيره، وأطلع على حاله. وكذلك التوافق في المذهب، فإن أهل كل مذهب أدرى بأصحابهم من غيرهم.

١٠٨- المصدر السابق، ج ١، ص ٦٧.

١٠٩- انظر: ابن الصلاح، **المقدمة في علوم الحديث**، ص ٥٢٠.

١١٠- انظر: أكرم ضياء العمري، **موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد**، دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص٧٢، رقم: ٤٩.

١١١- طبع ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، بتحقيق طارق محمد العمودي، عن دار الهجرة للنشر والتوزيع، بالرياض.

١١٢- أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، **صحيح مسلم بشرح النووي**، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين، ج ٢، ص٢٦٥، حديث رقم: ٧٨٤.

١١٣- الزركشي، **النكت**، ج ١، ص ٦٨ .

١١٤- البلقيني، **محاسن الاصطلاح**، ص ٦٩٠.

١١٥- الزركشي، **النكت**، ج ١، ص ٦٩ .

١١٦- البلقيني، **محاسن الاصطلاح**، ص ٦٩٣.

١١٧- المصدر السابق، ج ١، ص ٦٩.

السادس: معرفة أسباب الحديث[١١٨] ذكره قبله البلقيني[١١٩]، ولقد ألف فيه أبو حفص العكبري كتابًا. وصنف ابن الجوزي في ذلك مصنفًا ولم يكمله، سلك فيه منهج أسباب النزول في القرآن. ولقد أشار الزركشي إلى أهمية هذا الفن فقال: "وهو من أهم أنواع علم الحديث وإنما زل كثير من الرواة ووهموا لما لم يقفوا على ذلك وقد ردت عائشة على الأكابر من الصحابة بسبب إغفالهم سبب الحديث ...فإن قيل أي فائدة لهذا النوع مع أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؟ قيل: فائدته عدم تخصيص محل السبب أو فهم المعنى من السياق كما في حديث: "ولد الزنا شر الثلاثة"[١٢٠]، أو غير ذلك"[١٢١].

السابع: معرفة التاريخ المتعلق بالمتن[١٢٢] هذا آخر ما اقتبسه الزركشي عن البلقيني الذي توسع فيه في كتابه فذكر له أمثلة كثيرة[١٢٣]. أما الزركشي فاكتفى بالدلالة على أهميته وفائدته فقال: "...وهو نافع في أمر الناسخ والمنسوخ ... ومن فوائده معرفة ابتداء مشروعية الحكم فيظهر بذلك حال ما قبله"[١٢٤].

١١٨- المصدرنفسه، ج ١، ص ٧٠ .

١١٩- البلقيني، **محاسن الاصطلاح**، ص ٦٩٨.

١٢٠- أبو داود، **السنن**، كتاب العتق، باب عتق ولد الزنا، ج ٤، ص ١٧٥، رقم الحديث: ٣٩٦٣. وأحمد، **المسند**، ج ٤١، ص ٢٩٧، رقم الحديث: ٢٤٧٨٤، وفيه زيادة: "إذا عمل بعمل أبويه". والحاكم، **المستدرك**، ج ٢، ص ٢٣٣، رقم الحديث: ٢٨٥٣، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه. ووافقه الذهبي. والحديث ليس عام في كل ولد زنا فإن الله قال: ﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ ۚ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ (سورة الأنعام، الآية: ١٦٤)، وقال: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾ ثُمَّ يُجْزَىٰهُ ٱلْجَزَآءَ ٱلْأَوْفَىٰ ﴾ (سورة النجم، الآية: ٣٩-٤١)، لذلك نبه المؤلف إلى ضرورة معرفة سبب ورود الحديث حتى يعلم المعنى التام من السياق. ولقد بين الطحاوي هذا المعنى جيدًا، حيث ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم: "إنما كان قصد بذلك القول إلى إنسان بعينه لمعنى كان فيه يبين به عن سائر أولاد الزناة، وهو أنه كان يؤذي النبي صلى الله عليه وسلم، فلما أخبر صلى الله عليه وسلم أن ذلك الرجل هو ابن زنا، قال النبي صلى الله عليه وسلم: "ابن الزنا شر الثلاثة" فحكمه صلى الله عليه وسلم على الرجل بأنه شر الثلاثة لا لكونه ابن زنًا، بل لأنه عمل عملًا يستوجب الكفر، وهو أذيته للنبي صلى الله عليه وسلم، فصار بذلك شرًا من والديه، فيصدق عليه حينئذ ذلك الوصف. انظر: الطحاوي، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة،بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م،ج ٢،ص ٣٦٥-٣٦٩.

١٢١- الزركشي، **النكت**، ج ١، ص ٧١.

١٢٢- المصدر السابق، ج ١، ص ٧٤.

١٢٣- البلقيني، **محاسن الاصطلاح**، ص ٧١٤.

١٢٤- الزركشي، **النكت**، ج ١، ص ٧٤.

وبالإضافة إلى معرفة الناسخ والمنسوخ، فإنه يستفاد منه في مباحث الصحبة، ويعرف به أيضًا من أدرك مع النبي موقعة أو حادثة معينة، كما يستعان به على تدوين السيرة النبوية وفق تسلسل الأحداث، وهذا يترتب عليه فهم النصوص وفق تدرجها، مما قد يكون له أثر كبير في تنزيلها على الواقع. ولقد نبه العلماء إلى ألفاظ وعبارات عديدة تساعد على معرفة التاريخ، منها: "أول ما كان كذا"، أو بذكر الشيء قبل كذا أو بعد كذا، أو بآخر الأمرين، ويكون أيضًا بذكر السنة، والشهر، وغير ذلك من الأمور(١٢٥).

الثامن: معرفة تفاوت الرواة لقولهم هو دون فلان، وليس هو عندي مثل فلان، وغير ذلك مما يدل على نقصه بالنسبة إلى غيره(١٢٦) هذا النوع وما سيأتي من أنواع، كلها من زيادات الزركشي على ابن الصلاح. ولقد نقل المؤلف كلام ابن دقيق العيد في التنصيص على أن هذا النوع من الحديث يستحق أن يعقد له باب، أو يصنف فيه كتاب مستقل، حيث نقل عنه ما يلي: "قال الشيخ في شرح الإلمام: "وهذا النوع من الحديث ينبغي أن يعقد له باب أو يفرد له تصنيف ويعد في علوم الحديث بل هو من أجلها للحاجة إليه في الترجيح ولست أذكر الآن أنه فعل ذلك". إلى هنا ينتهي كلام ابن دقيق، ثم أتبعه الزركشي معقبًا: "وقد يقال برجوعه إلى معرفة طبقات الرواة وقد أفردوه"(١٢٧)(١٢٨).

لهذا السبب ضمه الزركشي إلى الأنواع التي استدركها على ابن الصلاح، ولكن تعقيب الزركشي في رأي الباحث ليس صحيحًا على إطلاقه، فإنه وإن كان لهذا النوع علاقة بعلم الطبقات من حيث دلالتها على مراتب الرواة وما يتميز به كل منهم، إلا أن هذا النوع الذي أضافه يركز على جزئية مهمة وهي المقارنة والمفاضلة بين الرواة من خلال النظر في تراجمهم، وتتبع كلام أهل العلم فيهم، ثم إنزال كل واحد منهم مكانته التي يؤدي إليها اجتهاد الناظر. لذلك استنتج الزركشي نفسه بعد سوق كلامه الأول الفائدة الرئيسة من هذا النوع حيث قال: "...وهذا الفن يحتاج إليه في باب الترجيح عند اختلاف الرواية، وليس من القدح في الرواية التي لم تتعارض في شيء"(١٢٩). ولولا المفاضلة بين الرواة لما كان هناك وجه للترجيح.

١٢٥- انظر: المصدر السابق، ص ٧١٤-٧٤٠. فلقد أورد هذه الألفاظ وذكر أمثلة كثيرة عنها.

١٢٦- الزركشي، **النكت**، ج ١، ص ٧٥.

١٢٧- المصدر السابق، ج ١، ص ٧٦.

١٢٨- ولقد تناول أكرم ضياء العمري علم الطبقات، والمؤلفين فيه، وأهم كتبه في كلام بديع انظره في: العمري، **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**، ص ٧٩-٩١.

١٢٩- الزركشي، **النكت**، ج ١، ص ٧٥-٧٦.

التاسع: معرفة الأوائل والأواخر[١٣٠]. جعله البلقيني تحت نوع التاريخ المتعلق بالمتون[١٣١]، وأضافه الزركشي كنوع مستقل، ولعله فعل ذلك لكونه أخص من مجرد بيان التاريخ، إذ ينبه على أولية الفعل أو آخريته، وهو معنى زائد على مجرد بيان التاريخ الوارد في المتون، لذلك استحق أن يفرد بنوع مستقل. ثم أشار الزركشي إلى من ألف فيه من العلماء فذكر منهم: الطبراني، والعسكري، كما أفرد ابن أبي شيبة بابًا كاملًا للأوائل في مصنفه.

العاشر: معرفة الأصح[١٣٢]. ذكره الزركشي وجعل الأصحية باعتبارين:

أحدهما: باعتبار الراوي، بأن يكون رواه العالم الثقة عن العالم الثقة، لأنه قد يشتهر بالتوثيق من ليس بعالم. وهذه مسألة مبنية على الترجيح بين رواية الراوي الفقيه وبين غيره، فبعض العلماء يرجحون رواية الفقيه، لكونه أدرى بمعاني الألفاظ وما يحيلها بخلاف غير الفقيه. وبعضهم يفرق بين كون المسألة فقهية فيرجح فيها رواية الفقيه، وبين كون المسألة حديثية خالصة، كأن تكون متعلقة بنقل ألفاظ تعبدية، فيرجح رواية الراوي المحدث[١٣٣].

الثاني: أن يكون معتبرًا بما ورد في ذلك المعنى من الأحاديث في الطهارة مثلًا، أو البيع، أو النكاح مما يجمعها باب واحد، فيكون هو أصح من غيره في ذلك الباب خاصة. وهذا يرجع إلى الإسناد أيضًا، فإن أصحية الحديث ترجع أساسًا إلى ثقة وضبط رواته، ثم خلوه من الشذوذ، والعلل القادحة. ولقد بين الزركشي بعد ذلك أن فائدة هذا النوع إنما يكمن في باب التراجم، بأن يكون هو الأصل، وغيره مندرج تحته[١٣٤]. وينبغي التنبيه إلى مسألة مهمة وهي أنه إذا قال المحدثون: هذا أصح ما في الباب، فإنهم يعنون أنه أفضل ما في الباب من الأحاديث، ومع ذلك فقد يكون صحيحًا، أو حسنًا، أو حتى ضعيفًا، لكنه أخف ضعفًا من سائر المرويات الواردة في الموضوع. وأكثر من اشتهر باستعماله في مصنفاته الإمام الترمذي. ولقد جمع أحد طلاب العلم المعاصرين الأحاديث التي قيل فيها العبارة المتقدمة، فبلغ بها أكثر

١٣٠- المصدر السابق، ج ١، ص ٧٦ .

١٣١- البلقيني، **محاسن الاصطلاح**، ص ٧١٤.

١٣٢- الزركشي، **النكت**، ج ١، ص ٧٧ .

١٣٣- انظر: في هذه المسألة محمد بن عمر بن الحسين الرازي، **المحصول في علم الأصول**، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٠٠هـ، ج ٥، ص ٥٥٤. والزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الخاني، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ج ٨، ص ١٧٢.

١٣٤- الزركشي، **النكت**، ج ١، ص ٧٨.

من ٤٠٠ حديث موزعة على أكثر من ٣٠٠ باب، وقام بتخريج ذلك كله مرتبًا إياها على أبواب سنن الترمذي، ثم ذكر أقوال أهل العلم فيها.

الحادي عشر: الجمع بين معنى الحديث ومعنى القرآن، وانتزاع معاني الحديث من القرآن[١٣٥] هذا الذي ذكره هنا الزركشي كنوع مستقل، أشار إليه في كتابه **البحر المحيط**، وجعله من وجوه الترجيح عند الإمام الشافعي، حيث قال: "سادسها: أن يكون أحدهما أشبه بظاهر القرآن، لأن السنن أكثرها لها أصل في الكتاب إما نصًا أو استدلالًا"[١٣٦]. وهو وإن لم يصرح بفائدته في كتابه **النكت**، إلا أن استعماله في الترجيح هو الأظهر.

ولقد مثل لهذا النوع بعدة أمثلة[١٣٧] نذكر منها قوله صلى الله عليه وسلم: "من الكبائر شتم الرجل والديه. قالوا: يا رسول الله هل يشتم الرجل والديه؟ قال: نعم، يسب أبا الرجل فيسب أباه، ويسب أمه فيسب أمه"[١٣٨]، قال في معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖۗ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمۡ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرۡجِعُهُمۡ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾[١٣٩]، والمعنى ظاهر فإن سب والدي الغير قد يؤدي إلى سب والدي الساب، فيكون هو السبب في إيقاع الأذية بوالديه، ويكون عاقًا بذلك، والله تعالى نهى في الآية المتقدمة سب آلهة المشركين، حتى لا يسبوا الله عدوًا بغير علم من باب مقابلة الفعل بفعل مثله قصد الأذية، والاستصغار، والاحتقار، فجمع الزركشي بين هذا المعنى والمعنى الوارد في الحديث من باب المقابلة. وهذا فهم لطيف لمعاني الآيات والجمع بينها وبين معنى الأحاديث، فكلها وحي من الله تعالى، إلا أنني أنبه إلى أمر مهم في هذا المجال، وهو عدم تكلف إيجاد المعنى الذي يربط الحديث بالآية، لأنه غالبًا ما يؤدي إلى الخروج عن المقصود. يضاف إلى هذا أمر مهم آخر، وهو أن موافقة الحديث للقرآن، أو للأصول العامة لا يعني تصحيح الحديث إذا لم يستجمع الشروط التي قررها العلماء للحكم عليه بالصحة أو الحسن، إذ لو كانت الموافقة تكفي للحكم بالصحة لما كان

١٣٥- المصدر السابق، ج ١، ص ٧٨ .

١٣٦- الزركشي، **البحر المحيط**، ج ٨، ص ١٥٦.

١٣٧- انظر مزيدًا من الأمثلة على ذلك في: الزركشي، **النكت**، ج ١، ص ٧٨-٨٠.

١٣٨- أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **الجامع الصحيح**، تحقيق: محب الدين الخطيب، ترقيم: محمد فواد عبد الباقي، المطبعة السلفية، مصر، ط١، ١٤٠٠هـ، كتاب الأدب، باب: لا يسب الرجل والديه، ج ٤، ص ٨٦-٨٧، رقم الحديث ٥٩٧٣.

١٣٩- سورة الأنعام، الآية: ١٠٨.

للشروط التي وضعها العلماء للتصحيح معنى. ولم ينص أحد من المحدثين على اعتبار هذا الأمر في التصحيح والتضعيف. أما العمل بالحديث إذا تلقته الأمة بالقبول، إنما هو تصحيح للعمل، وليس تصحيح للنص، فالنص باق على ضعفه.

الثاني عشر: الكلمات المفردة التي اخترعها النبي صلى الله عليه وسلم(١٤٠). وهذا نوع لطيف كسابقه، مما أضافه الزركشي: وهو خاص بالبلاغة النبوية، فقد ملك ناصية اللغة وزمامها، وأوتي جوامع الكلم، فانقادت له أكمل المعاني، في أخصر لفظ وأبدعه. وقول الزركشي: "الكلمات المفردة التي اخترعها النبي صلى الله عليه وسلم" يقصد بذلك العبارات التي كان أول من نطق بها، وسمعت منه، وأخذت عنه، بل أصبحت مثلًا يضرب.

ومن بين هذه العبارات: "الآن حَمِيَ الوَطِيس"(١٤١)، و "لا يُلْدَغ المؤمن من جحر مرتين"(١٤٢)، وغيرها مما أورده الزركشي، وما هو مبثوث في كتب السنة النبوية ومصادرها. وهذا النوع لم أقف فيه على كتاب معين، لذلك فهو يصلح لأن يكون موضوع بحث، يجمع من خلاله الألفاظ التي تفرد به الحبيب المصطفى، ثم تشرح، وتبين مناسبة القول التي قيلت فيه، ووجه الجمع بين القول والحادثة.

الثالث عشر: معرفة الأماكن واختلافها، وضبط أسمائها(١٤٣). هذا آخر نوع ذكره الزركشي في زياداته، وممن ألف فيه كتابًا مستقلًا الوزير أبو عبيد البكري وأطلق عليه اسم: "معجم ما استعجم من البلدان"(١٤٤)، وكذلك الحافظ أبو بكر الحازمي في تأليفه المسمى بـ: **المختلف والمؤتلف من أسماء الأماكن**"(١٤٥).

١٤٠- الزركشي، **النكت**، ج ١، ص ٨٠.

١٤١- أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، **صحيح مسلم بشرح النووي**، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، كتاب الجهاد والسير، باب: في غزوة حنين، ج ٦، ص٣٣٠-٣٣٣، رقم الحديث: ٤٥٨٨.

١٤٢- البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الأدب، باب: لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين، ج ٤، ص ١١٥، رقم الحديث: ٦١٣٣.

١٤٣- الزركشي، **النكت**، ج ١، ص ٨٤.

١٤٤- والكتاب مطبوع في ثلاثة مجلدات، بتحقيق: جمال طلبة، عن دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٩٩٨م.

١٤٥- أشار إليه الذهبي في ترجمته للحازمي. انظر: المصدر نفسه، ج ٢١، ص ١٦٨-١٦٩. ولا أدري هل هو مطبوع أم لا؟ فقد بحثت عنه قدر جهدي ولم أقف على شيء، فالله تعالى أعلم.

ولقد بين الزركشي أهمية معرفة هذا النوع، إذ يكثر فيه الوهم والخطأ حتى من كبار العلماء إذا قصرت معرفتهم بهذا الفن الجليل. ولقد ضرب الزركشي لذلك مثلًا لجبلين في العلم والمعرفة، أولهما: المزني ـ صاحب الإمام الشافعي ـ، وثانيهما: الإمام الغزالي. فأما المزني: فقد احتج على من أصبح صائمًا، مقيمًا ثم سافر جاز له الفطر بحديث جابر: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان، فصام حتى بلغ كراع الغميم، فصام الناس ثم دعا بقدح من ماء فشربه"(١٤٦). ثم علق بأن هذا وهم من المزني، حيث ظن أن كراع الغميم خارج المدينة قريبًا، وليس كذلك، بل بين المدينة وبينه مسيرة ثمانية أيام. والمراد من الحديث أنه صام أيامًا في سفره، ثم أفطر.

أما الإمام الغزالي: فقد استحب الإجابة لدعوة الطعام، وإن بعد المكان مستدلًا بقوله: "ولو دعيت إلى كراع الغميم لأجبت"، والذي في الصحيح: "ولو دعيت إلى كراع لأجبت"(١٤٧)، من غير تقييد بالغميم، والمراد كراع(١٤٨) الشاة الذي يسمونه الناس بالكارع. بدليل قوله قبله: "لو أهدي إلي ذراع لقبلت".

هذه هي الأنواع التي أضافها الزركشي، سواء ما كان عن اجتهاد منه، أو ما اقتبسه من جهود شيخه العلامة البلقيني، وكل أدلى بدلوه في هذا العلم الشريف.

ولقد تقدمت أهم الملاحظات التي أمكنني إيرادها على إضافات الزركشي في مصطلح الحديث وليس كلها، فميزة هذا البحث كثرة المعلومات المتوفرة، ولكن المجال لا يسمح بالتوسع أكثر من هذا، وكان لزامًا علي الاختصار، واختيار أهم النقاط فيما يظهر لي، وترك مساحة للبقية الباقية من الفصول والمباحث التي تحتاج إلى دراسة وتسليط الضوء عليها، حتى تكتمل صورة جهود الزركشي في الحقل الحديثي ككل، وليس في مصطلح الحديث فحسب.

المبحث الرابع: أمور منتقدة عليه

مهما تبوأ الإنسان من مكانة راقية، وارتقى سلم العلم فبلغ فيه رتبًا عالية، إلا أن النقص سمة البشر، ولم تكتب العصمة إلا للأنبياء، فحسب المرء أن يبذل جهده، ويستفرغ طاقته، فإنه بعد ذلك

١٤٦- مسلم، **الصحيح**، كتاب الصيام، باب: جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية، ج ٣، ص١٤١، رقم الحديث: ٢٦٦٦.

١٤٧- البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب النكاح، باب: من أجاب إلى كُرَاع، ج ٣، ص ٣٨١، رقم الحديث: ٥١٧٨.

١٤٨- قال ابن فارس في تعريفه: "الكاف والراء والعين أصل صحيح يدل على دقة في بعض أعضاء الحيوان. من ذلك الكُرَاع، وهو من الإنسان ما دون الركبة، ومن الدواب: ما دون الكعب". انظر: ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج ٥، ص ١٧١.

لا يلام، فإن الكمال للعزيز العلام.

ولقد كان الإمام الزركشي بحق عالماً موسوعيًا، ولا أدل على ذلك من جريدة مؤلفاته التي اختزنت كل غال ونفيس من الكتب والأجزاء في أمهات الفنون، ولقد كانت كتبه بحق إضافة علمية إلى الميراث العلمي للأمة. ومع ذلك فإني أقول: أنه ما من إنسان إلا يصيب ويخطئ، وكفى بالمرء نبلًا أن تعد معايبه وأخطاؤه، مع الإشارة إلى أن العالم الموسوعي يكون عادة أكثر عرضة للخطأ من العالم المتخصص في الفن الواحد، لأنه ببساطة يحتاج إلى مضاعفة الجهد، والكد والصبر، ومقارعة أهل كل فن في فنهم، ومزاحمتهم في ميدانهم، فلا غضاضة في أن مثل هذا العالم أن يكبو. ولذلك ارتأيت أن أورد بعض الانتقادات التي لاحظتها على الزركشي من خلال مطلبين:

أولهما: ما يتعلق بمنهجه في التأليف، وطريقته في إيراد المسائل العلمية والكلام عليها، وإحالته إلى المصادر العلمية والنقل منها، مما سيظهر بعض الأخطاء المنهجية التي وقع فيها المؤلف، مما لا ينفك عنه أحد مهما بلغ علمه، وعلا شأنه. وثانيهما: ما يتعلق ببعض الانتقادات الموجهة إلى المؤلف فيما يخص رأيه في بعض المسائل العلمية التي أوردها.

المطلب الأول: انتقادات على منهج الزركشي في التأليف

وتتمثل أهم هذه الانتقادات المنهجية فيما يلي:

١- كثرة الاستطراد في كلامه: حيث يظهر ذلك جليًا في كتابه، فإن المؤلف مولع بتفريع المسائل وتحليلها، مما يدفعه ذلك في أحيان كثيرة إلى الابتعاد عن الموضوع الأصلي الذي يتناوله بالشرح إلى مسائل أخرى فرعية فيطيل فيها الكلام، وينقل فيها الأقوال، مما يسبب للقارئ تشتتًا في الذهن، وانقطاعًا في الأفكار لا يذهبه إلا تكرار القراءة، والتركيز على المسألة الأصلية. مثال ذلك عند كلامه على مسألة حكم أحاديث الصحيحين، وتلقي الأمة لها بالقبول، أورد كلام العلماء في ذلك، ثم عرج على دلالة الإجماع وخلاف العلماء في ذلك، ثم تناول الكلام على حديث أخرجه مسلم في تزويج أبي سفيان لأم حبيبة(١٤٩)، والنقد الموجه له في صفحات عديدة، وأورد كلام العلماء في شرحه والحكم عليه، وما أوردوه في

١٤٩- وهو الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم عن ابن عباس قال: "كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي صلى الله عليه وسلم: يا نبي الله ثلاث أعطنيهن؟ قال: نعم. قال: عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها. قال: نعم. قال: ومعاوية تجعله كاتبًا بين يديك. قال: نعم. قال: وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين. قال: نعم". مسلم، **الصحيح مع شرح النووي**، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي سفيان بن حرب س، ج ١٦، ص ٢٧٩، حديث رقم: ٦٣٥٩.

دفع الإشكالات التي فيه، ثم رجع بعد إلى الكلام على مسألة الاحتياط في رواية الحديث من النسخ المعتمدة المصححة.

٢- مما يؤخذ على الزركشي أيضًا عدم نسبته لبعض أنواع علوم الحديث التي أوردها في كتابه إلى أصحابها. ومن ذلك الأنواع الخمسة التي اقتبسها من شيخه البلقيني، فكان من الأمانة العلمية أن ينسب تلك الأنواع إلى المصدر الذي أخذ منه، ويرجع الفضل فيه إلى أهله. أما صياغتها صياغة جديدة مع إضافة بعض المعلومات والأمثلة، فإن ذلك لا يكفي لنسبة تلك الزيادات إلى نفسه، خاصة وأن البلقيني شيخه، فله الفضل في التعليم، والإرشاد إلى الفوائد التي وقف عليها، والمصادر التي استمد منها.

٣- يورد الزركشي اسم الراوي أو العالم بطرق مختلفة توهم التغاير، ولقد وقفت في كتابه على نماذج عديدة أذكر من بينها ابن دقيق العيد، فلقد ذكره بأسماء متغايرة توحي لمن لا يعرف اسمه أنه أشخاص متغايرة، فتارة يذكره بابن دقيق العيد، وتارة يذكره بأبي الفتح القشيري، وتارة يقول: قال صاحب الاقتراح أو صاحب الإلمام، فيضع القارئ في حيرة. وفعل الشيء نفسه بالنسبة لابن تيمية، فتارة يذكره بقوله: قال أبو العباس ابن تيمية، وتارة يقول: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم.

٤- لا يلتزم الزركشي دائمًا بنقل النصوص عن المصادر الأخرى باللفظ، بل قد يتصرف في ذلك ولا يصرح، كما فعل ذلك فيما نقله عن الإمام الذهبي في بيان من اعتمد قوله في الجرح والتعديل(١٥٠)، وبيان طبقات المتكلمين في الرجال، فبالمقارنة بين النصين، النص الذي أورده الزركشي، والنص الأصلي الذي كتبه الذهبي، نجد تغايرًا في اللفظ، وأحيانًا تقديمًا وتأخيرًا.

ومثاله أيضًا ما نقله عن الحازمي في عدم التزام البخاري إخراج كل ما صح عنده، حيث نقل عنه النص الآتي: "وكذا الحازمي قال: "...لم يلتزم البخاري أن يخرج كل ما صح من الحديث، وكما أنه لم يخرج عن كل من صح حديثه، ولم ينسب إلى شيء من جهات الجرح، وهم خلق كثير يبلغ عددهم نيفًا وثلاثين ألفًا، لأن تاريخه يشتمل على نحو من أربعين ألفًا وزيادة، وكتابه في الضعفاء دون السبعمائة نفس، فالثقات عنده أكثر ومع ذلك فالذين خرجهم في جامعه دون ألفين، وكذا لم يخرج كل ما صح من الحديث ..."(١٥١). أما نص الحازمي في كتابه فورد كما يلي: "... وأما البخاري فلم يلتزم أن يخرج عن كل من صح من الحديث حتى يتوجه عليه الاعتراض، وكما أنه لم يخرج عن كل من صح حديثهم لم ينسب إلى شيء

١٥٠- الزركشي، **النكت**، ج ٣، ص ٤٣٨.

١٥١- المصدر السابق، ج ١، ص ١٧٣.

من جهات الجرح، وهم خلق كثير يبلغ عددهم نيفًا وثلاثين ألفًا، لأن تاريخه يشتمل على نحو من أربعين ألفًا وزيادة، وكتابه في الضعفاء دون سبعمائة نفس، ومن خرجهم في جامعه دون ألفين، وكذا لم يخرج كل ما صح من الحديث..."(١٥٢). وبالمقارنة البسيطة بين النصين نلحظ بعض الاختلاف في النصين بالحذف والتغيير.

٥- استدراكه على المحدثين أغراضًا في صناعتهم احتاطوا فيها، ولا يلزم الفقهاء اتباعهم في ذلك على رأيه. ومن ذلك قوله: "واعلم أن للمحدثين أغراضًا في صناعتهم احتاطوا فيها، لا يلزم الفقهاء اتباعهم على ذلك، فمنه: تعليلهم الحديث المرفوع بأنه روي تارةً موقوفًا، وتارةً مرسلًا، وطعنهم في الراوي إذا انفرد برفع الحديث أو بزيادة فيه لمخالفته من هو أحفظ منه، فلا يلزم ذلك في كل موطن، لأن المعتبر في الراوي العدالة، وأن يكون عارفًا ضابطًا متقنًا لما يرويه، نعم إذا خالف الراوي من هو أحفظ وأعظم مخالفة معارضة، فلا يمكن الجمع بينهما، ويكون ذلك منه قدحًا في روايته، وكقولهم: من لم يرو عنه إلا راو واحد فهو مجهول، ومن عارضت روايته رواية الثقات فهو متهم، كل ذلك فيه تفصيل، وإنما احتاطوا في صناعتهم كما كان بعض الصحابة يحلف من حدثه، أو يطلب شاهدًا، أو غيره، وكل ذلك غير لازم في قبول أخبار الآحاد، لأن الأصل هي العدالة والحفظ، والفقهاء لا يعللون الحديث ويطرحونه إلا إذا تبين الجرح وعلم الاتفاق على ترك الراوي..."(١٥٣).

والذي يراه الباحث أن هذا الكلام كأنما صدر من الزركشي الفقيه الأصولي، وليس المحدث، فالعلماء متفقون أن العبرة في كل فن بكلام أهله فيه، فلا يعمل بقول الفقهاء في مسألة حديثية إذا خالف عمل المحدثين وما تعارفوا عليه، والأمر نفسه لو أن محدثًا خالف أهل الأصول في مسألة أصولية، فإن المعتبر حينئذ أهل ذلك الفن. والذي قاله الزركشي في حق الفقهاء أنه لا يلزمهم تتبع المحدثين في أعمالهم يصح أن يقال في حق المحدثين، وهو أن مخالفة الفقهاء لعمل المحدثين لا يؤثر فيما اعتمدوه من المذاهب، وتعارفوا عليه من المناهج.

٦- من الملاحظ أيضًا أن الزركشي لولعه بالكتب، وشدة حرصه على توسيع دائرة المصادر التي يحيل إليها، فإنه في بعض الأحيان يقع منه بعض التساهل، فينقل عن بعض المصادر المنحرفة، ككتاب أبي حيان التوحيدي، وهو من هو في انحرافه، ولقد تكلم عليه العلماء وحكموا عليه بالزندقة. يضاف إلى هذا نقله

١٥٢- أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، **شروط الأئمة الخمسة**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م، ص٦١.

١٥٣- الزركشي، **النكت**، ج ٢، ص ٢٠٩-٢١١.

عن بعض المصادر الأدبية التي تعد من المصادر الثانوية، مع ما فيها من الأخبار الساقطة، وعدم سلوك صاحبها الجادة في نقله، وعدم احتياطه فيما يذكره، مما يجعله غير جدير بالنقل عنه. هذه أهم الملاحظات المنهجية التي وددت الإشارة إليها، وإن كنت تركت بعض الأخر خشية الإطالة.

المطلب الثاني: انتقادات على الزركشي فيما يخص بعض المسائل العلمية

لقد تميز الإمام الزركشي بشخصية علمية فذة، ولقد تجلت سمات تلك الشخصية في ترجيحاته واختياراته، ونقده للكثير من المسائل العلمية، واستدراكه على عدد من العلماء سواء من شيوخه أو ممن تقدمه من العلماء. وكما أنه انتقد عددًا منهم لآرائهم التي اعتمدوها، فإنه لم تخل آراؤه أيضًا من بعض الانتقادات والاستدراكات. ولقد وقف الباحث على عدد منها سأورد بعضها فيما يأتي من المسائل.

المسألة الأولى: عدم دقته في تعريف الضبط

تكلم الزركشي على شروط الحديث الصحيح والتي من بينها الضبط، ثم أوضح أنه يخرج بهذا القيد من كثرت مخالفته للثقات، ويلحق به من لم يبعد عن درجة الضابط فقال: "خرج عنه من ليس بضابط، وهو من كثرت مخالفته لرواية الثقات المتقنين، وخرج عنه أيضًا من ليس بضابط، ولكنه لم يبعد عن درجة الضابط، فإنه إذا روى حديثًا كان حسنًا، ولم يكن صحيحًا لأن من شرط الصحيح أن يكون راويه ضابطًا"(١٥٤). وفي رأي الباحث أن هذا التقرير ليس بدقيق من ناحيتين:

الأولى: أن إلحاق من خف ضبطه بمن كثرت مخالفته للثقات ليس بسليم، لأن خفة الضبط تبقي حديث الراوي ضمن الحسن المحتج به، وراويه في دائرة القبول، بخلاف رواية من كثرت مخالفته، فإنه يعد بذلك سيّئ الحفظ، فهو وحديثه في مرتبة الضعيف.

الثانية: يضاف إلى هذا، أن خفة الضبط لا تذهب أصل الضبط بل كماله، والفرق بينهما هو الضابط في التمييز بين الحديث الصحيح والحسن، فلا يصح بذلك إخراج الخفيف الضبط بهذا القيد.

المسألة الثانية: عدم دقته في تفسير شرط البخاري في المعاصرة وثبوت اللقي

تعرض الزركشي لمسألة اشتراط الاتصال في الحديث الصحيح، ثم أورد ملاحظاته على عمل الشيخين من ناحية شروطهما وشدة احتياطهما، ولكنه لما جاء لتفسير الاتصال قرر بأن الإمام البخاري زاد شرطا ثالثًا، وهو ثبوت السماع إضافة إلى الشرطين الآخرين، وهما المعاصرة وإمكان اللقاء. قال: "وبقي على المصنف أن البخاري ومسلمًا أضافا إلى ذلك شروطًا أخر فعلت به رتبة حديثهما، فمما شرطه البخاري

١٥٤- الزركشي، **النكت**، ج ١، ص ٩٨.

ثبوت السماع، ولم يكتف بإمكان اللقاء والمعاصرة، وهذا لا يدخل في ضابط المصنف"(١٥٥).

ويرى الباحث أن هذا الفهم من المؤلف غير سديد، فإن اشتراط البخاري لثبوت السماع ليس بشرط زائد، وإنما هو تفسير للاتصال، فلقد اشترط البخاري المعاصرة وثبوت اللقاء ولو لمرة واحدة، واكتفى مسلم بالمعاصرة وإمكانية اللقيا، فعلى ذلك إخراج ثبوت اللقاء من الضابط الذي ذكره ابن الصلاح ـ وهو الاتصال ـ وجعله شرطًا زائدًا عليه غير وجيه.

المسألة الثالثة: عدم وجاهة قوله "إن قولهم: إسناد صحيح يعني الاتصال فقط دون عدالة الرواة"

من المسائل التي تنتقد على الزركشي فهمه لقول المحدثين: هذا إسناد صحيح، حيث حمله على اتصال السند فقط دون جودة الرجال. قال: "نعم ينبغي التأمل والنظر بين قولهم: هذا حديث صحيح، وهذا إسناد صحيح، وبينهما فرق، فإن الثاني يريدون به اتصال الإسناد وعدم انقطاعه، لا جودة الرجال، فربما كان متن الحديث ضعيفًا وإسناده جيدًا، بخلاف قولهم: حديث صحيح"(١٥٦).

ويرى الباحث أن هذا الحكم أيضًا مخالف لعمل المحدثين، فإنهم إذا قالوا: إسناد صحيح فيعنون بذلك اتصال السند، وجودة الرجال. وهذا يفهم من الشروط التي اشترطوها لصحة الحديث، وهي: اتصال السند مع عدالة الرواة وضبطهم، وهذه تتعلق بالسند فقط، أما انتفاء الشذوذ والعلة القادحة فشروط مشتركة بين السند والمتن. فإذا قيل: صحيح الإسناد عنينا توفر الشروط الثلاثة المقتضية لصحة الإسناد، وإلا كان حكمنا على السند بالصحة غير وجيه، فكيف يحكم على سند بالصحة وهو لم يستكمل كافة متطلباتها.

قال المناوي: "واعلم أنهم قد يحكمون للإسناد بالصحة فيقولون: هذا حديث إسناده صحيح، دون الحكم للمتن بها، ونحو هذا: حديث صحيح، لأن الإسناد قد يصح لثقة رجاله، ولا يصح حديثه لشذوذ أو علة، لكن المعتمد فيهم إذا اقتصر على قوله: صحيح الإسناد الظاهر منه الحكم بأنه صحيح في نفسه بقرينة عدم ذكره القادح"(١٥٧).

١٥٥- الزركشي، **النكت**، ج ١، ص ١١٤.

١٥٦- المصدر السابق، ج ١، ص ١١٩- ١٢٠.

١٥٧- محمد عبد الرؤوف المناوي، **اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر**، تحقيق: أبو عبد الله ربيع بن محمد السعودي، مكتبة الرشد، الرياض، د.ط، د.ت، ج ١، ص ٢١٤.

المسألة الرابعة: إطلاقه قبول الزيادة في الحديث مطلقًا

أطلق الزركشي القول بقبول زيادة الثقة مطلقًا، وإن كان هذا مذهب من المذاهب التي اختارها بعض العلماء، إلا أن التحقيق خلاف ذلك. قال الزركشي في معرض كلامه عن الحكم على الحديث المرسل بالصحة إذا ورد من طريق أخرى مسندة ما يلي: "وأما قوله في الضعف من حيث الإرسال بأن يرسل الخبر إمام حافظ يزول بروايته من وجه آخر، فنقول أطلق الوجه الآخر، ولم يشترط فيه أن يكون عن ثقة ولا أقل منه في مقاومة الإمام الحافظ، فإن كان كذلك وأرسل الخبر حافظ وأسنده ثقة، فإنه يزعم أن الحكم للإسناد، فإن ادعى ذلك لأن الإسناد زيادة وقد جاءت عن ثقة فسبيلها أن تقبل فصحيح"(١٥٨).

ولقد ذكر الحافظ في **النكت** بعض عبارات الأئمة المتقدمين في زيادة الثقة ثم قال: "فحاصل كلام هؤلاء الأئمة أن الزيادة إنما تقبل ممن يكن حافظًا متقنًا حيث يستوي مع من زاد عليهم في ذلك، فإن كانوا أكثر عددًا منه، أو كان فيهم من هو أحفظ منه، أو كان غير حافظ ولو كان في الأصل صدوقًا، فإن زيادته لا تقبل. وهذا مغاير لقول من قال: زيادة الثقة مقبولة وأطلق، والله أعلم"(١٥٩).

المسألة الخامسة: سكوته على قول المصنف أن عدم العلة هو الأصل

أورد الزركشي كلام ابن الصلاح في التفريق بين الحكم على الإسناد بالصحة، والحكم على الحديث بالصحة، وأن الثاني أعلى وأصرح في الدلالة على صحة الحديث سندًا ومتنًا، بينما الاكتفاء بإطلاق الصحة على الإسناد لا يستلزم صحة الحديث ككل، إذ قد توجد في المتن علة أو شذوذ فيكون بذلك ضعيفًا. واستثنى من هذه القاعدة ما إذا كان المصنف المعتمد يطلق الحكم بالصحة على الإسناد دون الإشارة إلى ضعف المتن أو وجود علة أو يقدح فيه فإن الظاهر يدل على صحة الحديث ككل، إذ إن الأصل عدم العلة عند ابن الصلاح. قال: "قولهم: هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد دون قولهم: هذا حديث صحيح أو حديث حسن، لأنه قد يقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولا يصح، لكونه شاذًا أو معللًا، غير أن المصنف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله: إنه صحيح الإسناد، ولم يذكر له علة، ولم يقدح فيه، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر، والله أعلم"(١٦٠).

١٥٨- الزركشي، **النكت**، ج ١، ص ٣٢١.

١٥٩- ابن حجر، **النكت**، ج ٢، ص ٦٩٠.

١٦٠- ابن الصلاح، **مقدمة ابن الصلاح مع محاسن الاصطلاح**، ص ١٨٤-١٨٥.

وهذه القاعدة التي أطلقها ابن الصلاح في كون عدم العلة هو الأصل والظاهر غير صحيحة، ورغم عدم استدراك الزركشي على هذا القول، إلا أن غيره من العلماء نبه على ضعفها. قال الحافظ ابن حجر: "قلت: لا نسلم أن عدم العلة هو الأصل، إذ لو كان هو الأصل ما اشترط عدمه في شرط الصحيح، وإذا كان قولهم: صحيح الإسناد يحتمل أن يكون مع وجود العلة، لم يتحقق عدم العلة فكيف يحكم له بالصحة؟"(١٦١).

وتعليل ابن حجر واضح جدًا، فإن اشتراط المحدثين عدم العلة في الحديث دليل على أن الأصل هو تتبع طرق الحديث والتأكد من خلوه من العلة القادحة، ولو كان الأصل خلوه منها لما احتاجوا إلى البحث والتفتيش، فدل ذلك على لزوم النظر في الطرق حتى يحكم على الحديث على بصيرة.

المسألة السادسة: جعله المنكر من أقسام الشاذ

مما ينتقد على الزركشي جعله المنكر من أقسام الشاذ. قال: "قد نوزع في إفراده بنوع، وكلامهم يقتضي أنه الحديث الذي انفرد به الراوي مخالفًا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ والإتقان، أو انفرد به من غير مخالفة لما رواه أحد، لكن هذا التفرد نازل عن درجة الحافظ الضابط، يعرف من ذلك أن المنكر من أقسام الشاذ، فلم يحتج لإفراده"(١٦٢).

وهذا الكلام من الزركشي ليس بصحيح، فإن بين الشاذ والمنكر تشابهًا من حيث انقسام كل واحد منهما إلى قسمين، وكون سبب الضعف فيهما إما تفرد أو مخالفة، ويختلفان في كون الشاذ تفرد الراوي المقبول بالرواية، وهذا أحد نوعي الشاذ فإذا حصلت مع تفرده مخالفة لمن هو أوثق منه أو أكثر عددًا، فهذا النوع الثاني له. أما في حالة المنكر فيقال فيه ما قيل في الشاذ من ناحية تفرد الراوي أو مخالفته، إلا أن الراوي هنا ضعيف، لذا أطلق على حديثه لفظ المنكر، لذلك جاز التفريق بينهما. وأما من جعل الثاني قسمًا للأول فقد جانب الصواب، وأعوزته الدقة، فإن المنكر أسوء حالًا من الشاذ.

وأشار إلى هذا الحافظ ابن حجر بقوله: "... فليس في عبارته ـ أي عبارة ابن الصلاح ـ ما يفصل أحد النوعين عن الآخر. نعم هما مشتركان في كون كل منهما على قسمين، وإنما اختلافهما في مراتب الرواة، فالصدوق إذا تفرد بشيء لا متابع له ولا شاهد، ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في حد الصحيح والحسن، فهذا أحد قسمي الشاذ. فإن خولف من هذه صفته مع ذلك كان أشد في شذوذه، وربما سماه

١٦١- ابن حجر، **النكت**، ج ١، ص ٤٧٤.

١٦٢- الزركشي، **النكت**، ج ٢، ص ١٥٥.

بعضهم منكرًا. وإن بلغ تلك الرتبة في الضبط، لكنه خالف من هو أرجح منه في الثقة والضبط، فهذا القسم الثاني من الشاذ، وهو المعتمد في تسميته. وأما ما انفرد المستور، أو الموصوف بسوء الحفظ، أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث. وإن خولف في ذلك، فهو القسم الثاني وهو المعتمد على رأي الأكثرين. فبان بهذا فصل المنكر من الشاذ، وأن كلا منهما قسمان يجمعهما مطلق التفرد أو مع قيد المخالفة والله أعلم"(١٦٣).

ولقد نقل السخاوي الكلام نفسه عن شيخه ابن حجر، ولكنه أضاف في آخر الكلام المتقدم ما يلي: "...فبان بهذا فصل المنكر من الشاذ، وأن كلًا منهما قسمان يجتمعان في مطلق التفرد، أو مع قيد المخالفة، ويفترقان في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق غير ضابط، والمنكر راويه ضعيف بسوء حفظه، أو جهالته، أو نحو ذلك"(١٦٤). وهذا أفضل ما قيل في التفريق بينهما.

هذه فقط بعض النماذج للانتقادات التي يمكن أن تورد على الزركشي، وكما تقدم ذكره، فإنه ما من عالم إلا وله بعض الهنات، وهي مغمورة في بحار فضائلهم، فمن أصاب منهم فله أجران، ومن أخطأ الحق لم يخطئ الأجر بإذن الله تعالى.

أهم نتائج البحث

فبحمد الله تعالى أتيت على نهاية هذا البحث المتواضع الذي بذلت فيه جهدي قدر طاقتي، وما توفيقي إلا بالله العزيز الحكيم، ولقد وددت أن ألخص أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال النقاط التالية:

١- أضاف الزركشي ثلاثة عشر نوعًا جديدًا في علوم الحديث في كتابه **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، خمسةً منها هو مسبوق فيها، أما الثمانية الباقية فكان من نتاجه، وبنات أفكاره، أقره عليها حفاظ زمانه، ونقلها عنه من جاء بعده من رواد الحديث وفرسانه.

٢- كما ضمن كتابه المذكور الكثير من المناقشات العلمية والترجيحات والتعقبات والانتقادات، ما جعله كتابًا متميزًا بحق. ولقد بلغت عدد ترجيحاته واختياراته نحو ١٦٤ ترجيحًا واختيارًا. أما عدد الاستدراكات والتعقبات فلقد بلغ نحو ٢٠٣ استدراكًا وتعقبًا.

١٦٣- ابن حجر، **النكت**، ج ٢، ص ٦٧٤- ٦٧٥.

١٦٤- السخاوي، **فتح المغيث**، ج ٢، ص ١٣.

٣- امتاز الزركشي في تناوله لفنون الحديث بجمعه بين مناهج مختلفة، منها استقراء المصادر والموارد العلمية لجمع المعلومات وتحليلها ونقدها، وتلخيص الأقوال والآراء، واستعمال أسلوب الاستفهام لتنبيه القارئ على كافة الاحتمالات، وتدريبه على مقارعة حجة الخصم. كما أنه حفظ لنا الكثير من النصوص التي نقلها عن كتب الكثير منها التي لم يبق لها ذكر إلا من خلال مؤلفاته، مما يعد خدمة مميزة تبلورت من خلال جهوده تلك.

٤- امتاز الزركشي بثقافته الواسعة، واطلاعه على الكثير من الكتب والمصادر العلمية، ونلحظ ذلك جليًا في كثرة المصادر والموارد التي يرجع إليها لتأليف كتبه، وهذه ظاهرة عامة في مؤلفاته وإن صغر حجمها. إضافة إلى اطلاعه على كتب لا نعرف عنها إلا اسمها، مما ذكره في كتبه، فكان ذلك سببًا في معرفتها وإبقاء ذكرها.

Works of Reflective Rejoinders (*Nukat*) to Ibn al-Ṣalāḥ: al-Zarkashī's Model

Imam al-Zarkashī is a prominent figure in the Islamic scholarship of the eighth century AH. In a rather short span of life, he produced rich intellectual legacy which covers many areas of Islamic scholarship and Arabic language studies. Although he is known to scholars by his significant contributions in jurisprudence more than any other area, this study attempts to shed light on other areas in which his contribution is not negligible. In *ḥadīth* sciences alone he devoted sixteen works. This paper introduces al-Zarkashī's works on sciences of *ḥadīth* to demonstrate their relevance and academic value. The findings of the paper can be summarized as follows: the contribution of al-Zarkashī is seen in the interest he showed in studying sciences of *ḥadīth*. He added thirteen new subjects in the field to the ones introduced by Ibn Ṣalāḥ in his work *al-Muqaddimah*. In al-Zarkashī's works, many views, analyses and critiques are considered original in both style of presentation and application. His contribution lies not only in his personal views and analyses, but also in the way he used the available sources of his time. In fact, his writings helped to keep and transmit views and opinions of many scholars that might have been lost but for his works.

****